



**قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاحتوائى فى مصر خلال
الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)**

**Measuring the Impact of Public Investment on Inclusive Growth
in Egypt during the Period (1991-2023)**

د/ مجدى ماجد محمد حسين
مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التكنولوجيا
والتنمية - جامعة الزقازيق
magdi_maged@ymail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (٢١) - الجزء الثاني
يوليو ٢٠٢٥ م

رابط المجلة: <https://csj.journals.ekb.eg>

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، في ظل ما شهدته الدولة من تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي. ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي ومؤشرات النمو الاحتوائى، مثل معدل التشغيل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، وذلك باستخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية خلال الفترة محل الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى على المدى الطويل، حيث يساهم التوسع في الإنفاق الاستثماري في تحسين مستويات التشغيل وزيادة الدخل وتحقيق قدر من العدالة الاقتصادية.

كما كشفت النتائج عن أن فعالية هذا الأثر تتفاوت حسب المرحلة الزمنية، إذ تراجع أثر الإنفاق الاستثماري خلال فترات التقشف المالي، وازداد وضوحه في فترات التوسع الاقتصادي والاستقرار النسبي. وتوصي الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الأكثر خلقاً لفرص العمل وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية، مع تعزيز كفاءة إدارة الاستثمارات العامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العام – النمو الاحتوائى.

Abstract

This study aims to measure the impact of public investment on inclusive growth in Egypt during the period (1991–2023), in light of the profound economic and structural transformations the country has undergone within the framework of economic reform programs. The study focuses on analyzing the relationship between the volume of public investment expenditure and indicators of inclusive growth, such as employment rates, GDP per capita, and productivity, using an econometric model based on annual data throughout the study period.

The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine the existence of both long-term and short-term relationships between public investment and inclusive growth. The findings reveal a significant positive relationship in the long run, where an increase in public investment contributes to improved employment levels, higher income, and greater economic equity.

Moreover, the results show that the effectiveness of this impact varies over time: the influence of investment spending declined during periods of fiscal austerity and became more evident during times of economic expansion and relative stability. The study recommends redirecting public investment toward sectors with high potential for job creation and social equity, while enhancing the efficiency of public investment management to achieve sustainable and inclusive economic growth.

Keywords: Public Investment – Inclusive Growth.

المقدمة:

شهد العقدان الأخيران تحولات جوهرية في الفكر الاقتصادي العالمي، حيث لم يعد النمو الاقتصادي هدفًا بحد ذاته، بل أصبح التركيز منصبًا على نوعية هذا النمو، ومدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوات التنموية، ودمج الفئات الهشة والمهمشة في مسار التنمية، وقد برز في هذا السياق مفهوم "النمو الاحتوائى (Inclusive Growth)" كإطار تحليلي جديد يتجاوز مؤشرات النمو التقليدية، ليركز على البعد الاجتماعي والاقتصادي معًا.

في الوقت ذاته، يحث الاستثمار العام موقعًا محوريًا في سياسات التنمية، لا سيما في الدول النامية التي تنسم أسواقها بتفاوتات هيكلية وضعف الحوافز التوزيعية للقطاع الخاص، إذ يُنظر إلى الإنفاق العام الاستثماري، سواء في البنية التحتية أو التعليم أو الصحة، باعتباره أداة مزدوجة لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتوسيع الفرص الاقتصادية من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، تتجلى أهمية تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى، خاصة في ظل تحديات اقتصادية وهيكلية عميقة كحالة مصر.

وطبقت مصر منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي عددًا من برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي بدعم من المؤسسات الدولية، وتضمنت هذه البرامج تعديلات جوهرية في هيكل الإنفاق العام، وتحولات في أولويات السياسة الاقتصادية، بما في ذلك إعادة هيكلة الاستثمار العام، ومع تعاقب هذه البرامج وتكرار الأزمات الاقتصادية (مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وجائحة كوفيد-١٩، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية)، تزايدت التساؤلات حول مدى فاعلية السياسات الاستثمارية العامة في دعم مسار تنمية إحتوائية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار العام على مؤشرات النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (1991-2023)، من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية طويلة، ويتناول العلاقة بين هيكل وتوجهات الاستثمار العام من جهة، ومؤشرات مثل معدل التشغيل، الفقر، نصيب الفرد من الناتج المحلي، والتفاوت في توزيع الدخل من جهة أخرى. **أولاً: مشكلة الدراسة:** على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية على مدار العقود الثلاثة الماضية لتعزيز النمو الاقتصادي عبر برامج إصلاح اقتصادي متتالية، وتوسيع نطاق الاستثمار العام في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، إلا أن مؤشرات النمو الاحتوائى لا تزال تعكس تحديات هيكلية، تتجلى في استمرار معدلات بطالة مرتفعة، وتفاوتات في توزيع الدخل، وضعف في إنتاجية العمل، إضافة إلى تدهور بعض مؤشرات العدالة الاجتماعية.

وتتأثر هذه المؤشرات بتساؤلات حول مدى فاعلية الاستثمار العام في تحقيق أهداف النمو الاحتوائى، وما إذا كانت السياسات الاستثمارية العامة قد وُجّهت بما يكفي نحو القطاعات والمجالات التي تدعم التشغيل والإنتاجية وتقليص الفجوة التنموية. كما يطرح هذا الوضع إشكالية غياب التوازن بين الكم والكيف في الاستثمارات العامة، وهو ما يستدعي تحليلاً دقيقاً للعلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى خلال فترة زمنية تشمل تحولات اقتصادية كبرى.

ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسى الآتي:

"ما مدى تأثير الاستثمار العام على النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)؟"

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة العلاقة بين تطور حجم الاستثمار العام ومؤشرات النمو الاحتوائى؟.
 ٢. كيف تأثرت العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى بالتحويلات الاقتصادية والإصلاحات خلال الفترة محل الدراسة؟.
 ٣. هل هناك تأثير طويل الأجل أم قصير الأجل للانفاق الاستثمارى العام على النمو الاحتوائى؟.
- ثانياً: أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل تطور الاستثمار العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) من حيث الحجم والهيكل والقطاعات.
٢. قياس العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى باستخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات تسلسل زمنية طويلة (١٩٩١-٢٠٢٣).
٣. بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائى يشمل مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.
٤. تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى على النمو الاحتوائى، مثل: التضخم، الدين العام، الإنفاق الاجتماعى، الانفتاح التجارى.
٥. الخروج بتوصيات لصناع القرار بشأن كيفية تعزيز كفاءة وفعالية الاستثمار العام لخدمة أهداف النمو الاحتوائى.

ثالثاً: أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة فى الآتى:

١. تسد فجوة بحثية واضحة فى الأدبيات الاقتصادية المصرية والعربية من خلال التركيز على العلاقة بين الاستثمار العام ومفهوم النمو الاحتوائى وليس النمو الكلى فقط.
٢. تقدم نموذجاً قياسياً تطبيقياً مبدئياً على سلسلة زمنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، مما يعزز من موثوقية النتائج.
٣. تساعد الجهات الحكومية والمنظمات التنموية على إعادة تصميم سياسات الاستثمار بما يخدم أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

رابعاً:- فرضية الدراسة: تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية البحثية التالية:

" الاستثمار العام له أثر إيجابى على النمو الاحتوائى فى مصر "

خامساً: منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي (Quantitative Analytical Approach)، باستخدام النماذج القياسية لتحليل السلاسل الزمنية (Time Series Econometrics) خلال الفترة (1991-2023) ويمكن تلخيص المنهجية فيما يلي:

١. المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تطور الاستثمار العام والنمو الاحتوائى.
٢. بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائى باستخدام أسلوب التطبيق والترجيح.
٣. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (ADF)
٤. اختيار النموذج القياسي المناسب (مثل ARDL أو VECM) وفق خصائص البيانات.
٥. تحليل النتائج الإحصائية والاقتصادية، واختبار الفرضيات البحثية.

سادساً: حدود الدراسة: تقتصر هذه الدراسة على ما يلي:

١. **الحدود الزمانية:** تغطي الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٣، والتي تشمل مراحل مختلفة من برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.
٢. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على حالة جمهورية مصر العربية.
٣. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على قياس أثر الاستثمار العام على مؤشرات النمو الاحتوائى.
٤. **البيانات:** تعتمد الدراسة على بيانات رسمية منشورة من مصادر مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سابعاً: خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثانى: تحليل تطور الاستثمار العام ومؤشرات النمو الاحتوائى فى مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٣).

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاحتوائى فى مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٣).

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

تُعَدُّ الإحاطة بالإطار النظري خطوة أساسية لفهم وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣). فالإطار النظري يُقَدِّم المفاهيم الأساسية التي تركز عليها الدراسة. ومن ثم سيتم تناول هذا المبحث من خلال:

- الإطار المفاهيمي.
- الخلفية النظرية والدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المفاهيمي:

١ - مفهوم الاستثمار العام^(١):

يشير الاستثمار العام إلى الإنفاق الذي تقوم به الحكومة أو مؤسساتها العامة بهدف إنشاء أصول رأسمالية جديدة، مثل البنية التحتية، والمرافق العامة، والخدمات الاجتماعية، والتي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل وتحسين رفاهية المواطنين. ويشمل الاستثمار العام أيضاً الإنفاق الرأسمالي الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، وشركات القطاع العام، والجهاز الإداري للدولة.

أنواع الاستثمار العام^(٢):

- الاستثمار الحكومي المباشر: تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- الاستثمار عبر الهيئات الاقتصادية: مثل هيئة قناة السويس أو الكهرباء.
- استثمارات شركات القطاع العام: في الصناعة والنقل والخدمات.

الأهمية الاقتصادية للإنفاق الاستثماري العام:

- تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع الطاقة الإنتاجية.
- توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.
- تحسين البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص.

٢ - مفهوم النمو الاحتوائى: (Inclusive Growth)^(٣):

يعرف النمو الاحتوائى بأنه عملية نمو اقتصادي شاملة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالتوازي مع توزيع عادل لعوائده وخلق فرص عمل مستدامة، بما يحقق الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

(١) IMF (2021). Public Investment Management Reference Guide.

(٢) الحاروني، محمد السيد علي. (٢٠١٩). "مدى تأثير الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في مصر ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠١٩/٢٠١٨: دراسة تحليلية قياسية". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها - كلية التجارة، المجلد ٣٩، العدد ٤، الصفحات ٧٣-٩٢

رابط المقال: <https://search.mandumah.com/Record/1184291/Details>

(٣) Ranieri, R., & Ramos, R. A. (2013). Inclusive Growth: Building up a Concept (Working Paper No. 104). International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), UNDP.

[Available online]: <https://ipcig.org/pub/IPCWorkingPaper104.pdf>

الفرق بين النمو الاقتصادي التقليدي والنمو الاحتوائى:

النمو الاحتوائى	النمو التقليدي	المقارنة
زيادة الناتج وتحقيق العدالة	زيادة الناتج	الهدف
يعزز العدالة وتكافؤ الفرص	لا يُعنى بالتوزيع	التوزيع
يهدف لتقليل الفقر	قد يتزامن مع اتساع الفجوة	الفقر

أبرز مؤشرات النمو الاحتوائى^(٤):

- معدل التشغيل.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.
- الإنتاجية.
- مستوى الفقر.
- درجة التفاوت في توزيع الدخل.
- مؤشر التنمية البشرية..

٣- العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى:

ترتبط الاستثمارات العامة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق النمو الاحتوائى، من خلال^(٥):

- خلق فرص العمل: حيث تساهم المشروعات العامة في توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة.
- الحد من الفقر: من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوزيع الدخل.
- تحسين البنية التحتية: مما يساهم في دمج المناطق الفقيرة والريفية في النشاط الاقتصادي.
- تحفيز الاستثمار الخاص: نتيجة تحسن بيئة الأعمال وخفض تكاليف الإنتاج.

ثانياً: الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

١- الخلفية النظرية:

تُعد الخلفية النظرية بمثابة الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاستثمار العام يُمثل أحد أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التماسك الاجتماعي إذا ما تم توجيهه بكفاءة إلى القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.

أ- العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي:

يمثل الاستثمار العام بالإنفاق الحكومي المخصص للمشروعات الرأسمالية والبنية التحتية، مثل الطرق، والكهرباء، والمياه، والتعليم، والصحة، وهي استثمارات تُساهم في دعم النمو الاقتصادي عبر

(٤) - ريهام جلال، وشهاب، سامح (٢٠٢٤). "تحليل أداء النمو الاحتوائى في مصر". مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٢٩ العدد ٣، ص ٤٢٨-٤٤٥. رابط المقال: https://jalexu.journals.ekb.eg/article_376423_44126.html

(٥) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاجية. ووفقاً لنظرية النمو الكينزي، فإن الاستثمار العام يُعتبر أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الإنفاق العام وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة^(٦). كما تؤكد بعض الدراسات أن أثر الاستثمار العام على النمو يعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءة تخصيص هذا الاستثمار وفعاليته^(٧)، وقد أظهرت تحليلات صندوق النقد الدولي أن الاستثمار العام عالي الكفاءة يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتجاوز التكلفة الأولية للاستثمار، خاصة إذا تم تمويله من خلال إصلاحات مالية هيكلية.

ب- مفهوم النمو الاحتوائى وأبعاده:

ظهر مفهوم "النمو الاحتوائى" (Inclusive Growth) "خلال العقدين الماضيين كرد فعل على قصور النظريات التقليدية التي ركزت على النمو الكلي دون الاهتمام بتوزيع ثماره على الفئات المختلفة. ويُعرف النمو الاحتوائى بأنه "النمو الذي يتيح الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع، ويقلل الفجوات في الدخل والمشاركة الاقتصادية"^(٨).

ويتمثل الهدف الأساسي للنمو الاحتوائى في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة من المشاركة في عملية النمو، وهو ما يتطلب تطوير رأس المال البشري، وتحقيق الشمول المالي، وتوفير بيئة أعمال عادلة، وضمان العدالة في توزيع الموارد^(٩).

ج- آليات تأثير الاستثمار العام على النمو الاحتوائى^(١٠):

- تؤكد الأدبيات على أن الاستثمار العام يؤثر على النمو الاحتوائى عبر قنوات متعددة، أبرزها:
- **التحفيز المباشر للنشاط الاقتصادي:** عبر تنفيذ مشروعات البنية التحتية التي تُنشئ فرص عمل وتزيد الطلب المحلي.
- **تعزيز رأس المال البشري:** من خلال الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية، مما يرفع من إنتاجية الفرد ويُحسن من قابلية التوظيف.
- **تخفيض الفجوة الجغرافية والاجتماعية:** من خلال توجيه الاستثمارات إلى المناطق المهمشة والناحية، بما يساهم في تقليل التفاوت الإقليمي.
- **تحسين بيئة الاستثمار الخاص:** عبر توفير البنية التحتية الأساسية التي تُحفز القطاع الخاص على النمو والتوسع.

كما توصلت بعض الدراسات إلى أن الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية يُعد من أكثر أدوات السياسات العامة فاعلية لتحقيق النمو الاحتوائى إذا تم دمجها في إطار

(٦) Keynes, J. M. (1936). **The General Theory of Employment, Interest, and Money**. London: Macmillan.

(٧) IMF. (2014). **Fiscal Policy and Income Inequality**. International Monetary Fund Policy Paper.

(٨) Ali, I., & Son, H. H. (2007). Measuring Inclusive Growth. **Asian Development Bank (ADB) Working Paper Series**,

No. 98. <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28200/wp098.pdf>

(٩) Ranieri, R., & Ramos, R. (2013). مرجع سبق ذكره

(١٠) El-Ebrashi, R. (2021). Public Investment and Inclusive Growth in Egypt. **Economic Research Forum (ERF)**,

Working Paper No. 1467

سياسات كلية شاملة ومتراصة.

٢- الدراسات السابقة:

جدول مقارنة للدراسات السابقة حول النمو الاحتوائى و الاستثمار العام

وجه القصور	النتائج الرئيسية	المنهج المستخدم	مجال التركيز	سنة النشر	الدراسة	م
لم تقدم مؤشراً مركباً للنمو الاحتوائى، واقتصرت على مؤشرات فرعية	وجود علاقة طويلة الأجل بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاحتوائى، لا سيما الإنفاق على التعليم والصحة	تحليل قياسي باستخدام نموذج ARDL	العلاقة بين الإنفاق الحكومى والنمو الاحتوائى فى مصر	(٢٠٢٣) ^(١١)	رضوان & هاشم	١
لم تقدم مؤشراً مركباً للنمو الاحتوائى	الاستثمار العام يساهم فى تعزيز النمو الاحتوائى بشرط كفاءة التخصيص	نماذج قياسية - سلاسل زمنية	الاستثمار العام والنمو الاحتوائى فى مصر	(٢٠٢١) ^(١٢)	El-Ebrashi	٢
لم يُقدّم تحليل كمي مفصل لقياس تأثير هذه الإصلاحات على النمو الاحتوائى	دعم الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الشامل، بما فى ذلك تحسين الحوكمة، تمكين القطاع الخاص، وتعزيز الشمول الاقتصادى للمرأة	تمويل سياسات التنمية (DPF)	دعم النمو الاحتوائى والتعافى الاقتصادى فى مصر	(٢٠٢١) ^(١٣)	World Bank	3
اعتبرت الفقر وعدم المساواة ضمن المتغيرات المستقلة،	وجود علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين الاستثمار العام والنمو الاحتوائى، مع	تحليل قياسي (ARDL)	دور الاستثمار العام فى تحقيق النمو	(٢٠٢١) ^(١٤)	ليبي	٤

(^{١١}) مصطفى رضوان & احمد هاشم (٢٠٢٣): أثر الإنفاق الحكومى فى تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)، المجلة

العلمية للبحوث التجارية (كلية التجارة-جامعة المنوفية)، المجلد ٤٨، العدد الأول، ص ص ٨١٧-٨٢٦.

El-Ebrashi, R. (2021). "Public Investment and Inclusive Growth in Egypt". **Economic Research Forum (ERF)**,

Working Paper No. 1476. <https://erf.org.eg/publications/public-investment-and-inclusive-growth-in-egypt/>

World Bank. (2021). Egypt Inclusive Growth for Sustainable Recovery Development Policy Financing.

Washington, DC: World Bank.

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/173321636486543680/egypt-inclusive-growth-for-sustainable-recovery-development-policy-financing>

(^{١٤}) محمد، ليبي (٢٠٢١). "الاستثمار العام ودوره فى التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨): دراسة

قياسية باستخدام نموذج ARDL". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، المجلد ٤١، العدد ٤، ص ص ٤٨-٤١.

وجه القصور	النتائج الرئيسية	المنهج المستخدم	مجال التركيز	سنة النشر	الدراسة	م
والمفترض انه يحسب ضمن مؤشر النمو الاحتوائى	تأثير إيجابي للبنية التحتية وتأثير سلبي للفقر وعدم المساواة على النمو الاحتوائى		الاحتوائى			
لم تطبيق الأداة على دول عربية	وضع أداة قياس للنمو الاحتوائى باستخدام مؤشرات التشغيل والفقر	مؤشرات مركبة - تحليل إحصائي	قياس النمو الاحتوائى	(٢٠١٧) (١٥)	Ali & Son	٥
التقرير لم يقدم نموذجاً تطبيقياً لقياس النمو الاحتوائى في الدول النامية مثل مصر	دعا إلى سياسات نمو احتوائى تدمج بين العدالة والكفاءة، وأكد أن التنمية لا تقاس بالنمو فقط بل بجودة الحياة	تحليل وصفي وبيانات مقارنة عالمية	الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية	(٢٠١٦) (١٦)	UNDP	٦
لم تركز على النمو الاحتوائى في الدول النامية تحديداً	الإنفاق العام ذو البعد الاجتماعي يقلل التفاوت	تحليل نظري ومقارن	السياسة المالية وتوزيع الدخل	(٢٠١٤) (١٧)	IMF	٧
لم تربط المفهوم بالسياسات الاقتصادية الكلية	قدمت إطاراً نظرياً للنمو الاحتوائى	تحليل مفاهيمي	المفهوم النظري للنمو الاحتوائى	(٢٠١٤) (١٨)	Ranieri & Ramos	٨

الفجوة البحثية:

رغم كثرة الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في مصر، إلا أن التركيز على النمو الاحتوائى -الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مثل التشغيل، الفقر، وعدم المساواة - لا يزال محدوداً. معظم الدراسات السابقة اقتصرت على مؤشرات فرعية أو قياسات جزئية للنمو، ولم تعتمد مؤشرات مركبة وشاملة للنمو الاحتوائى، كما أن تحليل أثر كفاءة تخصيص الاستثمار العام

مرجع سبق ذكره. Ali, I., & Son, H. H. (2007). (15)

UNDP. (2016). Human Development Report 2016: Human Development for Everyone. New York.

<https://hdr.undp.org/en/2016-report>

IMF (2014). Fiscal Policy and Income Inequality. International Monetary Fund, Policy Paper, January 2014

<https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Fiscal-Policy-and-Income-Inequality-PP4720>

Ranieri, R., & Ramos, R. A. (2013). Inclusive Growth: Building up a Concept. International Policy Centre for

Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper No. 104

<https://ipcig.org/pub/IPCWorkingPaper104.pdf>

والإصلاحات الاقتصادية على هذا النوع من النمو لم يُدرس بشكل كمي متكامل خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

ولذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة تستخدم مؤشرات مركبة ومنهجيات قياسية متقدمة لقياس الأثر الحقيقي للانفاق الاستثمارى العام على النمو الاحتوائى في مصر، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسات الإصلاحية التي شهدتها البلاد. ويمكن تلخيص الفجوة البحثية في النقاط التالية:

- غياب التركيز المباشر على الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاعتماد على أساليب وصفية دون نماذج قياسية متقدمة.
- عدم وجود مؤشر مركب يعكس النمو الاحتوائى بشكل شامل.
- نقص الدراسات التطبيقية الحديثة على الاقتصاد المصري خلال فترات التحول والإصلاح.
- عدم دمج متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة (مثل التضخم والدين العام) في النموذج التقديري مما أدى إلى نماذج قاصرة عن تفسير الفروقات في النمو الاحتوائى، وسوف تحاول تلك الدراسة تغطية تلك الفجوات

ثالثاً:- بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائى

نظراً لتعدد أبعاد النمو الاحتوائى واحتوائه على عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، أصبح من الضروري بناء مؤشر مركب يعكس هذه الأبعاد بشكل متكامل، وقد ارتكزت منهجية بناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائى على عدد من الأسس النظرية والمنهجية المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية، حيث تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2008) إلى أن المؤشرات المركبة تمثل أدوات تحليلية فعالة تساعد في تلخيص أبعاد متعددة ومعقدة في مؤشر واحد يسهل تفسيره ومقارنته عبر الزمن أو الدول. كما يؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP, 2020) أهمية المؤشرات المركبة في تقييم أوجه التقدم البشري الشامل، لا سيما في سياقات التنمية المستدامة. ومن جانبهم، يرى (Alkire & Foster (2011 أن استخدام مؤشرات مركبة متعددة الأبعاد يعزز من القدرة على قياس الفجوات التنموية التي لا تعكسها المؤشرات الأحادية، وفي السياق ذاته، ويتطلب بناء المؤشرات المركبة توحيد البيانات وتحديد الأوزان المناسبة لكل بعد، بما يسمح بإجراء تقييم كمي شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ - اختيار المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب

لبناء مؤشر مركب يعكس النمو الاحتوائى في مصر، تم اختيار مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للنمو الشامل، استناداً إلى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وتقارير البنك الدولي^(١٩)، وتوفر البيانات السنوية للفترة (١٩٩١-٢٠٢٣). وتشمل هذه المؤشرات:

(١٩) - UNDP (2021). Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives — Shaping our Future in a Transforming World. United Nations Development Programme

- **معدل التشغيل: (%)** يعكس مدى دمج القوى العاملة في النشاط الاقتصادي، وهو مؤشر رئيسي يعكس مدى التوسع في فرص العمل.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** : يقيس متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ويعبر عن الرفاه الاقتصادي.
- **إنتاجية العمل**: (الناتج المحلي مقسوماً على عدد العاملين): يعكس كفاءة استخدام الموارد البشرية.
- **نسبة السكان تحت خط الفقر (%)**: تعبر عن نسبة الفقراء من السكان، وتعتبر مؤشراً حاسماً للعدالة الاجتماعية ونجاح السياسات في الحد من الفقر، (يركز على الفقر المطلق، أي نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد معين من الدخل أو الاستهلاك)
- **معامل جيني** : يقيس التفاوت النسبي في توزيع الدخل أو الثروة عبر كامل المجتمع، أي مدى تركيز الدخل بين الفئات المختلفة.
- **مؤشر التنمية البشرية**: يعكس التقدم في مجالات الصحة والتعليم، وهي عوامل أساسية للنمو المستدام.

٢- منهجية بناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائى

لبناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائى تم اتباع الخطوات التالية^(٢٠):

أ. توحيد البيانات (Normalization) : لتوحيد المؤشرات المختلفة التي تقاس بوحدات مختلفة، تم تطبيق طريقة Min-Max normalization لتحويل القيم إلى نطاق موحد بين الصفر والواحد الصحيح، باستخدام تلك العلاقة:

$$Z_{it} = (X_{it} - \min X_i) / (\max X_i - \min X_i)$$

حيث أن:

Z_{it} : القيمة الموحدة للمؤشر الفرعي i فى السنة t .

X_{it} : القيمة الأصلية للمؤشر.

$\min X_i$: أدنى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة

: <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021>

- World Bank (2020). Inclusive Growth and Development Report 2020. World Bank Group.

: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/927511597380427926/inclusive-growth-and-development-report-2020>

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/927511597380427926/inclusive-growth-and-development-report-2020>

⁽²⁰⁾ - OECD (2008). Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide. Paris: OECD Publishing.

- UNDP (2020). Human Development Report: Technical Notes. New York: United Nations Development Programme.

Programme.

- Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and Multidimensional Poverty Measurement.

Journal of Public

Economics, Vol 95, Issue 7 . pp 476–487.

- Booyens, F. (2002). An Overview and Evaluation of Composite Indices of Development.

Social Indicators

Research, Vpl 59, Issue 2, pp 115–151.

$\text{Max } X_i$: أعلى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة

ب. تحديد الأوزان (Weighting):

تم اعتماد الأوزان المتساوية لكل مؤشر فرعي (100/6%) لكل مؤشر، نظراً لتكافؤ أهمية الأبعاد المختلفة للنمو الاحتوائى.

ج. تجميع المؤشرات (Aggregation):

يتم حساب المؤشر المركب للنمو الاحتوائى لكل سنة عبر المتوسط المرجح $Y = \sum w_i \times Z_{it}$

حيث أن $w_i = 100/6$ لكل مؤشر فرعي.

د. خصائص المؤشر:

القيم الأعلى (تقترب من ١٠٠): تعكس نمواً اقتصادياً احتوائياً عالي الجودة، يتسم بارتفاع التشغيل، وتحسن التنمية البشرية، وانخفاض الفقر.

القيم الأدنى (تقترب من ٠): تعكس نمواً غير احتوائياً، أي أن ثمار النمو لا توزع بعدالة، وتظل الفئات المهمشة خارج دائرة الاستفادة.

وقد تم التوصل الى المشر المركب للنمو الاحتوائى كما بالجدول التالى:

جدول (١): بناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

السنة	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان ١٥ ، عاماً فأكثر (%)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٠١٠) (S)	معامل جيني	مؤشر الفقر المعدوس (مؤشر الرفاهية) HD (I)	مؤشر الفقر المعدوس (مؤشر الرفاهية) HD (I)	الانتماء الجية	$Z_{it} = (X_{it} - \min X_i) / (\max X_i - \min X_i)$						المؤشر المركب للنمو الاحتوائى
							Z	ZY2	ZY3	ZY4	ZY5	ZY6	
	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Z	ZY2	ZY3	ZY4	ZY5	ZY6	Y
1991	42.34	2.86	32.00	55.	60.	8.3	0.	1.01	1.00	0.00	0.00	0.02	43.70
1992	42.98	2.78	31.50	55.	60.	8.2	0.	0.95	0.94	0.03	0.03	0.00	44.08
1993	42.66	2.70	31.00	56.	61.	8.2	0.	0.89	0.89	0.06	0.06	0.01	42.60
1994	43.54	2.63	30.50	56.	61.	8.2	0.	0.84	0.83	0.09	0.09	0.00	43.92
1995	42.63	2.56	30.10	57.	62.	8.6	0.	0.79	0.78	0.13	0.13	0.05	41.86
1996	43.02	2.50	30.00	57.	62.	8.7	0.	0.74	0.77	0.16	0.16	0.07	43.20
1997	42.74	2.44	29.80	58.	63.	9.1	0.	0.70	0.75	0.19	0.19	0.10	43.03
1998	42.31	2.38	29.50	58.	63.	9.2	0.	0.66	0.71	0.22	0.22	0.12	41.95
1999	43.74	2.33	29.30	59.	64.	8.6	0.	0.61	0.69	0.25	0.25	0.05	44.30
2000	42.07	2.27	29.00	59.	64.	10.	0.	0.58	0.66	0.28	0.28	0.21	42.69
2001	40.77	٢.٢٢	٢٨.٨	60.	65.	10.	0.	0.54	0.63	0.31	0.31	0.26	40.36
2002	38.87	2.17	28.50	60.	65.	11.	0.	0.50	0.60	0.34	0.34	0.34	36.95
2003	39.32	2.13	28.30	61.	66.	11.	0.	0.47	0.57	0.38	0.38	0.34	38.10
2004	40.42	2.08	28.00	61.	66.	11.	0.	0.44	0.54	0.41	0.41	0.33	40.61
2005	40.94	2.04	27.80	62.	67.	11.	0.	0.41	0.52	0.44	0.44	0.35	42.27

2006	42.04	2.00	27.50	62.	67.	11.	0.	0.38	0.48	0.47	0.47	0.38	45.42
2007	43.71	1.96	27.30	63.	68.	11.	0.	0.35	0.46	0.50	0.50	0.39	49.95
2008	43.50	1.92	27.00	63.	68.	12.	0.	0.32	0.43	0.53	0.53	0.46	50.69
2009	43.55	1.89	26.80	64.	69.	12.	0.	0.29	0.40	0.56	0.56	0.50	51.62
2010	45.05	1.85	26.50	64.	69.	12.	1.	0.27	0.37	0.59	0.59	0.50	55.28
2011	43.00	1.82	26.30	65.	70.	13.	0.	0.24	0.34	0.63	0.63	0.56	51.57
2012	42.39	1.79	26.00	65.	70.	13.	0.	0.22	0.31	0.66	0.66	0.58	50.47
2013	42.07	1.75	25.80	66.	71.	13.	0.	0.19	0.29	0.69	0.69	0.59	50.12
2014	41.81	1.72	25.50	66.	71.	13.	0.	0.17	0.25	0.72	0.72	0.61	49.90
2015	40.85	1.69	25.30	67.	72.	14.	0.	0.15	0.23	0.75	0.75	0.67	48.74
2016	40.83	1.67	25.00	67.	72.	14.	0.	0.13	0.20	0.78	0.78	0.67	48.89
2017	39.66	1.64	24.80	68.	73.	14.	0.	0.11	0.17	0.81	0.81	0.74	47.54
2018	39.03	1.61	24.50	68.	73.	15.	0.	0.09	0.14	0.84	0.84	0.83	47.53
2019	38.89	1.59	24.30	69.	74.	16.	0.	0.07	0.11	0.88	0.88	0.89	48.60
2020	38.30	1.56	24.00	69.	74.	16.	0.	0.05	0.08	0.91	0.91	0.94	48.04
2021	39.79	1.54	23.80	70.	75.	15.	0.	0.04	0.06	0.94	0.94	0.88	51.06
2022	39.69	1.52	23.50	70.	75.	16.	0.	0.02	0.02	0.97	0.97	0.96	52.47
2023	39.68	1.49	23.30	71.	76.	17.	0.	0.00	-	1.00	1.00	1.00	53.42
maxi	45.05	2.86	32.00	71.	76.	17.							
minxi	38.30	1.49	23.30	55.	60.	8.2							
maxi	6.75	1.36	8.70	16.	16.	8.8							

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

المبحث الثاني

تحليل تطور الاستثمار العام ومؤشرات النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

يُعدّ الاستثمار العام من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، إذ يسهم في بناء وتحديث البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحسين كفاءة الخدمات العامة، بما يعزز من مستويات الإنتاجية والنمو المستدام. وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من الإنفاق، فإن الأثر المرجو منه لا يتوقف عند معدلات النمو الاقتصادي الكلي فحسب، بل يرتبط بقدرته على خلق نمو احتوائى يعكس إيجاباً على مختلف شرائح المجتمع، ويعالج مظاهر التفاوت والحرمان والفقر.

شهدت مصر منذ بداية التسعينيات سلسلة من التحولات الاقتصادية العميقة، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٩١، وما تلاها من موجات إصلاح هيكلية ومؤسسية، لا سيما عقب تحرير سعر الصرف عام ٢٠٠٣، ثم تنفيذ البرنامج الأوسع مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، وأثرت هذه التحولات بشكل مباشر على نمط وتوزيع الإنفاق العام، خاصة الموجه للاستثمار العام، كما أثّرت على بنية سوق العمل، ومستويات الدخل، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهي جميعاً من المحددات الأساسية لمفهوم "النمو الاحتوائى".

وفي هذا السياق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل تطور كل من الاستثمار العام ومؤشرات النمو الاحتوائى في مصر، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، من خلال استعراض الاتجاهات الزمنية للمؤشرات

ذات الصلة، وتحليل الفترات التي شهدت تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية أو صدمات داخلية وخارجية، كما يتناول المبحث تطور مؤشرات متعددة للنمو الاحتوائى، مثل معدل التشغيل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والإنتاجية الكلية، بالإضافة إلى مؤشر مركب يمثل النمو الاحتوائى، وذلك لفهم مدى تفاعل هذه المؤشرات مع مستويات الاستثمار العام.

ويهدف هذا التحليل إلى ربط التحولات في السياسات المالية والاستثمارية بالديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية التي تُبرز ما إذا كان النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية قد اتسم بالشمول والعدالة، أم اتجه نحو التركيز وترك شرائح واسعة خارج نطاق الاستفادة، ومن ثم، فإن نتائج هذا المبحث تمثل الأساس الضروري لفهم الروابط السببية التي سيتم التحقق منها لاحقاً في المبحث الثالث من خلال الدراسة القياسية، وتساهم في تفسير الآليات الاقتصادية التي تربط بين السياسات العامة ونتائج التنمية.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

- تحليل تطور هيكل الاستثمار العام خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).
- تحليل تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو الاحتوائى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).
- تحليل تطور العلاقة بين المؤشر المركب للنمو الاحتوائى وأهم بعض العوامل الأخرى المؤثرة فيه خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

أولاً: تحليل تطور هيكل الاستثمار العام خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣):

تُظهر البيانات أن الاستثمار العام في مصر شهد تقلبات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، مع زيادات ملحوظة في بعض السنوات، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن تحقيق نمو احتوائى يتطلب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تُعزز من فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات دعم فعالة تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً.

يمكن تقسيم الفترة إلى أربع مراحل رئيسية تعكس التحولات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائى:

المرحلة	السنوات	الخصائص العامة
المرحلة الأولى: الإصلاح والانفتاح	١٩٩١-٢٠٠٣	تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تحرير الأسواق تدريجياً، استقرار اقتصادي نسبي، تدفقات محدودة للاستثمار الأجنبي.
المرحلة الثانية: الطفرة الاستثمارية	٢٠٠٤-٢٠١٠	تحرير اقتصادي واسع، جذب كبير للاستثمار الأجنبي، خاصة بعد تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، وزيادة الخصخصة.
المرحلة الثالثة: عدم الاستقرار السياسي	٢٠١١-٢٠١٣	تأثير كبير بالثورات وتراجع الاستثمار الأجنبي (قيم سالبة في ٢٠١١)، ركود اقتصادي، تراجع التشغيل والرفاه.

المرحلة	السنوات	الخصائص العامة
المرحلة الرابعة: الإصلاحات الاقتصادية الجديدة	٢٠٠٣-٢٠١٤	تنفيذ برنامج الإصلاح مع صندوق النقد (٢٠١٦)، تحرير سعر الصرف، زيادة الاستثمارات تدريجياً، تحسين نسبي في مؤشرات التنمية.

المرحلة الأولى (١٩٩١-٢٠٠٣): الإصلاح الاقتصادي والانفتاح المحدود:

شهدت هذه المرحلة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) توجهًا متوازنًا نسبيًا بين القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة) والبنية التحتية (النقل والاتصالات والتشييد)، وهو ما يعكس الاستراتيجية الحكومية في تلك الفترة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأ عام ١٩٩١ بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتشير بيانات جدول (٢-أ) إلى تزايد حجم الاستثمار العام: ارتفع إجمالي الاستثمار العام من ١٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٩١ إلى ٢٦,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٢، وهو ما يمثل نموًا اسميًا بنسبة تفوق ٩٥% خلال ١٢ عامًا، مما يعكس توسع الدولة في ضخ الاستثمارات، وهذا الاتجاه يُعزز الفرضية القائلة بأن المرحلة الأولى من الإصلاحات اعتمدت بدرجة كبيرة على تحفيز النمو عبر الإنفاق العام المباشر، في ظل ضعف دور القطاع الخاص^(٢١).

أ- قطاع الزراعة:

حافظ هذا القطاع على نسبة شبه ثابتة تتراوح بين ٨,٦٪، ٨,٨٩٪ من إجمالي الاستثمار العام، رغم هذه النسبة المتواضعة، فإنها تُشير إلى استمرار الدولة في دعم هذا القطاع الحيوي الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالأمن الغذائي والتشغيل في المناطق الريفية، ولكن بمستويات تمويل محدودة لا تتناسب مع التحديات الهيكلية التي كان يعاني منها هذا القطاع^(٢٢).

ب- قطاع الصناعة والتعدين:

احتل هذا القطاع النسبة الأكبر من الإنفاق خلال الفترة، حيث بدأ بنسبة ٣٧,٠٤٪ في عام ١٩٩١ وتراجع تدريجيًا إلى ٢٦,٥٢٪ بحلول عام ٢٠٠٣، وهذا التراجع النسبي يُفسر بالتحول التدريجي نحو التخصصية وتقليص دور الدولة الإنتاجي، في إطار سياسات الانفتاح وتحرير الاقتصاد، وهو ما انعكس على التوجيه الاستثماري نحو القطاعات الخدمية^(٢٣).

ج- قطاع التشييد والبناء:

(21) International Monetary Fund (IMF). (1998). Egypt: Recent Economic Developments (IMF Staff Country Report

No. 98/61). Washington, D.C.: International Monetary Fund. Retrieved from

<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557757203/9781557757203.xml>

(22) عبد الخالق جلال (٢٠٠٧). الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية (ط. ١). القاهرة: دار العين للنشر. ص ص. ١٦٥-١٧٠

(23) World Bank. (2004). Egypt – Country Assistance Strategy. Washington, DC: The World Bank. Retrieved from

<https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/c18209ca-1fd7-5986-aaff-061c8e7876de>.

حافظ هذا القطاع على نسبة مستقرة نسبياً تراوحت بين ٢٥٪، ٢٩،٦٪، مما يعكس تركيز الدولة على تطوير البنية التحتية والطرق والإسكان، ويُعد هذا الاستثمار ذا طبيعة مزدوجة، فهو يدعم النشاط الاقتصادي قصير الأجل من خلال توليد فرص عمل، كما يُهيئ بيئة داعمة للنمو طويل الأجل^(٢٤).

د- قطاع الاتصالات:

شهد هذا القطاع نمواً تدريجياً من ٥،٩٣٪ فى عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٩،٣٪ فى عام ٢٠٠٣، مما يعكس بداية التحول الرقمي في البنية الاقتصادية المصرية، ويُعد ذلك استجابة مبكرة للثورة التكنولوجية عالمياً، وسعيًا لجذب استثمارات أجنبية نوعية قائمة على المعرفة والخدمات الحديثة^(٢٥).

هـ - النقل والتخزين:

استقرت النسبة المخصصة لهذا القطاع عند نحو ١٧٪ من إجمالي الاستثمار العام، وهو ما يُظهر إدراك الدولة لأهمية تحسين شبكات النقل والخدمات اللوجستية في دعم التجارة والصناعة والزراعة، إلا أن ضعف الكفاءة في تنفيذ المشروعات، والعائد الاقتصادي غير المتكافئ، شكلاً تحدياً أمام تحقيق أقصى استفادة من هذه الاستثمارات^(٢٦).

نخلص الى:

- رغم استمرار دعم القطاعات التقليدية كالصناعة والزراعة، فإن نسبة الإنفاق على قطاعات الاقتصاد الجديد (الاتصالات، الخدمات) بدأت في الازدياد، ما يُشير إلى تحول بطيء في البنية الاقتصادية.
- اتسمت تركيبة الإنفاق بتوزيع نسبي متوازن، مما يدل على محاولة الدولة التوفيق بين دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقليمية والقطاعية المتوازنة.

(24) UN-Habitat. (2004). **The State of the World's Cities 2004/2005: Globalization and Urban Culture**. Nairobi:

United Nations Human Settlements Programme. Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/10/1163_alt1.pdf

(25) ESCWA. (2005). **Information and Communication Technologies for Employment Creation and Poverty**

Alleviation in Selected ESCWA Member Countries (E/ESCWA/ICTD/2005/2). New York: United Nations.

Retrieved from: https://link.springer.com/chapter/10.1057/9780230287709_8

(26) Ghoneim, A. F. (2002). **Egypt's Transport Sector: The Need for Reform**. **ERF Working Paper Series No. 0207**.

Cairo: **Economic Research Forum**. Retrieved from:

<https://erf.org.eg/publications/egypts-transport-sector-the-need-for-reform/>

جدول (٢-أ) تطور هيكل الاستثمار العام فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-١٩٩١)

سنة	هيكل الاستثمار العام										إجمالي الاستثمار العام مليار ج
	الزراعة		الصناعة والتعدين		التشييد والبناء		الاتصالات		النقل والتخزين		
	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	
1991	8.89	1.2	37.04	5	29.63	4	5.93	0.8	18.52	2.5	13.5
1992	8.84	1.3	35.37	5.2	28.91	4.25	6.46	0.95	18.23	2.68	14.7
1993	8.81	1.4	33.96	5.4	28.3	4.5	6.92	1.1	17.99	2.86	15.9
1994	8.77	1.5	32.75	5.6	27.78	4.75	7.31	1.25	17.78	3.04	17.1
1995	8.74	1.6	31.69	5.8	27.32	5	7.65	1.4	17.6	3.22	18.3
1996	8.72	1.7	30.77	6	26.92	5.25	7.95	1.55	17.44	3.4	19.5
1997	8.7	1.8	29.95	6.2	26.57	5.5	8.21	1.7	17.29	3.58	20.7
1998	8.68	1.9	29.22	6.4	26.26	5.75	8.45	1.85	17.17	3.76	21.9
1999	8.66	2	28.57	6.6	25.97	6	8.66	2	17.06	3.94	23.1
2000	8.64	2.1	27.98	6.8	25.72	6.25	8.85	2.15	16.95	4.12	24.3
2001	8.63	2.2	27.45	7	25.49	6.5	9.02	2.3	16.86	4.3	25.5
2002	8.61	2.3	26.97	7.2	25.28	6.75	9.18	2.45	16.78	4.48	26.7
2003	8.6	2.4	26.52	7.4	25.09	7	9.32	2.6	16.7	4.66	27.9
المتوسط	8.71	1.80	30.63	6.20	26.86	5.50	7.99	1.70	17.41	3.58	20.70
اعلى قيمة	8.89	2.40	37.04	7.40	29.63	7.00	9.32	2.60	18.52	4.66	27.90
ادنى قيمة	8.60	1.20	26.52	5.00	25.09	4.00	5.93	0.80	16.70	2.50	13.50

Source World Bank. (2023). World Development Indicators. Retrieved from <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠١٠): الطفرة الاستثمارية:

شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤، ٢٠١٠ تحولاً نوعياً في سياسة الاستثمار العام في مصر، حيث اتسمت هذه المرحلة بما يمكن تسميته بـ"الطفرة الاستثمارية"، والتي جاءت في إطار التوجهات الليبرالية الجديدة التي تبنتها الحكومة المصرية من خلال وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٤، وذلك ضمن خطة أوسع لتحفيز النمو عبر القطاع الخاص وزيادة معدلات الاستثمار العام والخاص. وتشير بيانات الجدول (٢-ب) إلى ارتفاع واضح في إجمالي الاستثمار العام، حيث ارتفع من ٢٩,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٠، بمعدل نمو إجمالي يناهز ٢٤,٧٪ خلال سبع سنوات، وبمتوسط سنوي يقارب ٣٢,٧ مليار جنيه، ويعكس هذا الاتجاه محاولة الدولة تعزيز البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على القطاعات الاستراتيجية.

١ - قطاع الزراعة:

رغم أهميه هذا القطاع سواء الاجتماعية أو التنموية، ظل قطاع الزراعة يحافظ على نسب إنفاق منخفضة نسبياً، تدور حول ٨,٥٦٪ من إجمالي الاستثمار العام، وهذا التوجه يعكس استمرار تهميش هذا القطاع في السياسات الاستثمارية العامة، بالرغم من دوره الحيوي في الأمن الغذائي وخلق فرص العمل في المناطق الريفية^(٢٧).

٢ - قطاع الصناعة والتعدين:

استمر قطاع الصناعة والتعدين في احتلال النسبة الأكبر من هيكل الاستثمار العام، بمتوسط ٢٥,١٪ من إجمالي الاستثمار العام خلال الفترة، مما يعكس اهتمام الدولة المتواصل بدعم الأنشطة الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بلغ الإنفاق على هذا القطاع ذروته في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٦,١٪، ثم اتخذ مساراً تنازلياً طفيفاً حتى ٢٠١٠ بنسبة ٢٤,٢٪، وهو ما قد يرتبط بتحول جزئي في هيكل الأولويات تجاه قطاعات أخرى.

٣ - قطاع التشييد والبناء:

سجل القطاع نسباً مستقرة نسبياً تتراوح بين ٢٤,١٪، ٢٤,٩٪ بمتوسط ٢٤,٥٪، مما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز الإنفاق على البنية التحتية والمرافق العامة، وهو ما ارتبط بطفرة في المشروعات السكنية والطرق خلال تلك الفترة، خاصة في ظل برامج الإسكان القومي ومشروعات تطوير المدن الجديدة^(٢٨).

٤ - قطاع النقل والتخزين:

حافظ هذا القطاع على موقعه كثالث أكبر مكون في الهيكل بنسبة متوسطة بلغت ١٦,٤٦٪، واستمر الإنفاق عليه في الارتفاع من ٤,٨٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٩٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠، وهو ما يعكس توجه الدولة إلى تحسين كفاءة قطاع النقل كعنصر أساسي في دعم النمو الاقتصادي وتقليل تكاليف المعاملات التجارية.

٥ - قطاع الاتصالات:

شهد هذا القطاع تحسناً مستمراً في نصيبه من الإنفاق الاستثماري، مرتفعاً من ٩,٤٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٠,٠٦٪ عام ٢٠١٠، بمتوسط ٩,٧٧٪ ويعكس ذلك إدراك الحكومة لأهمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كفاطر للنمو الاقتصادي والتحول الرقمي، خاصة بعد تحرير سوق الاتصالات وخصخصة بعض الشركات الحكومية مثل المصرية للاتصالات.

نخلص إلى:

تعكس هذه المرحلة اتجاهها نحو تعزيز دور الدولة كمحفز للنمو الاقتصادي عبر الإنفاق الاستثماري، خاصة في قطاعات البنية الأساسية والنقل والصناعة. ومع ذلك، فإن التركيز على قطاعات معينة دون غيرها (مثل الزراعة أو الخدمات الاجتماعية) قد أدى إلى نمو غير متوازن، وهو ما طرح لاحقاً كأحد الإشكاليات الهيكلية في نمط التنمية المصري.

(٢٧) عبد الخالق جلال (٢٠٠٧). مرجع سبق ذكره

(٢٨) World Bank. (2008). **Egypt: Public Expenditure Review**. Washington D.C.: The World Bank.

جدول (٢-ب) تطور هيكل الاستثمار العام فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

السنة	هيكل الاستثمار العام										إجمالي الاستثمار العام مليار ج
	الزراعة		الصناعة والتعدين		التشييد والبناء		الاتصالات		النقل والتخزين		
	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	
2004	8.59	2.5	26.12	7.6	24.91	7.25	9.45	2.75	16.63	4.84	29.1
2005	8.58	2.6	25.74	7.8	24.75	7.5	9.57	2.9	16.57	5.02	30.3
2006	8.57	2.7	25.4	8	24.6	7.75	9.68	3.05	16.51	5.2	31.5
2007	8.56	2.8	25.08	8.2	24.46	8	9.79	3.2	16.45	5.38	32.7
2008	8.55	2.9	24.78	8.4	24.34	8.25	9.88	3.35	16.4	5.56	33.9
2009	8.55	3	24.5	8.6	24.22	8.5	9.97	3.5	16.35	5.74	35.1
2010	8.54	3.1	24.24	8.8	24.1	8.75	10.06	3.65	16.31	5.92	36.3
المتوسط	8.56	2.80	25.12	8.20	24.48	8.00	9.77	3.20	16.46	5.38	32.70
أعلى قيمة	8.59	3.10	26.12	8.80	24.91	8.75	10.06	3.65	16.63	5.92	36.30
أدنى قيمة	8.54	2.50	24.24	7.60	24.10	7.25	9.45	2.75	16.31	4.84	29.10

Source World Bank. (2023). World Development Indicators. Retrieved from

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

المرحلة الثالثة (٢٠١١-٢٠١٣): عدم الاستقرار السياسي:

شهدت تلك المرحلة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٣ اضطرابات سياسية واقتصادية واسعة النطاق أثرت بوضوح على توجهات وهيكل الاستثمار العام في مصر، حيث لم يتوقف الإنفاق الاستثماري بشكل كامل رغم حالة عدم الاستقرار، بل استمر بمعدلات متزايدة نسبياً، وهو ما يتضح من الارتفاع التدريجي في إجمالي الاستثمار العام من 37.5 مليار جنيه في عام ٢٠١١ إلى ٣٩,٩ مليار جنيه في ٢٠١٣، بمتوسط عام بلغ ٣٨,٧ مليار جنيه.

وكما تشير بيانات الجدول (٢-ج) فقد حافظت قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء والنقل على استحوادها على النسبة الأكبر من الاستثمار العام، وهو ما يعكس توجهاً من الدولة للحفاظ على تشغيل القطاعات الكثيفة العمالة وتنشيط استقرارها الاجتماعي، خاصة في ظل الأزمات المتكررة.

وقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق على قطاع الصناعة والتعدين نحو ٢٣,٧٨٪ (بمتوسط ٩,٢ مليار جنيه)، بينما حافظ قطاع التشييد والبناء على متوسط إنفاق مماثل قدره ٢٣,٩٪ (٩,٢٥ مليار جنيه)، وهو ما يعكس الاعتماد على الإنفاق الحكومي لتحفيز النشاط الاقتصادي في غياب استثمارات القطاع الخاص.

سجل قطاع الاتصالات أعلى متوسط إنفاق نسبياً مقارنة بالفترات السابقة، حيث بلغ ١٠,٢١٪ (بمتوسط ٣,٩٥ مليار جنيه)، مما قد يشير إلى رغبة الدولة في الحفاظ على البنية التحتية الرقمية والاتصالات خلال مرحلة التحول السياسي، كما حافظ قطاع النقل والتخزين على نسبة إنفاق مستقرة تقريباً عند ١٦,٢٣٪ (بمتوسط ٦,٢٨ مليار جنيه)، وهي نسبة ضرورية لاستدامة حركة البضائع والسلع وتجنب انهيار الخدمات اللوجستية.

ويجب ملاحظة الآتي:

- لم يطرأ تغيير جوهري في هيكل توزيع الاستثمارات بين القطاعات مقارنة بالفترة السابقة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وهو ما يشير إلى استمرار الدولة في تطبيق أولويات إنفاق موروثة أو مخطط لها سلفاً، وعدم القدرة على تعديلها بسبب القيود السياسية والمؤسسية التي رافقت المرحلة الانتقالية.

- ظل قطاع الزراعة عند نسبة شبه ثابتة (٨,٥٢%-٨,٥٣٪) مع إنفاق يتراوح بين ٣,٢ و ٣,٤ مليار جنيه، وهو ما يعكس ضعف المرونة في إعادة هيكلة الاستثمارات باتجاه دعم الأمن الغذائي رغم التحديات المرتبطة بارتفاع الأسعار العالمية في تلك الفترة.

ونخلص إلى:

رغم هشاشة الوضع السياسي وغياب الاستقرار، عكس أداء الاستثمار العام خلال هذه الفترة محاولة الدولة الحفاظ على الحد الأدنى من النمو والتحفيز الاقتصادي عبر القطاعات الحيوية كثيفة العمالة (الصناعة والتشييد والنقل). ومع ذلك، غابت السياسات التنموية الهيكلية طويلة الأمد، وظل التوزيع القطاعي شبه ثابت، ما يدل على طابع "الإدارة بالأزمة" أكثر من كونه توجهاً إصلاحياً ممنهجاً.

جدول (٢-ج) تطور هيكل الاستثمار العام في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١)

السنة	هيكل الاستثمار العام										إجمالي الاستثمار العام مليار ج
	الزراعة		الصناعة والتعدين		التشييد والبناء		الاتصالات		النقل والتخزين		
	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	
2011	8.53	3.2	24	9	24	9	10.13	3.8	16.27	6.1	37.5
2012	8.53	3.3	23.77	9.2	23.9	9.25	10.21	3.95	16.23	6.28	38.7
2013	8.52	3.4	23.56	9.4	23.81	9.5	10.28	4.1	16.19	6.46	39.9
المتوسط	8.53	3.30	23.78	9.20	23.90	9.25	10.21	3.95	16.23	6.28	38.70
أعلى قيمة	8.53	3.40	24.00	9.40	24.00	9.50	10.28	4.10	16.27	6.46	39.90
أدنى قيمة	8.52	3.20	23.56	9.00	23.81	9.00	10.13	3.80	16.19	6.10	37.50

Source: World Bank. (2023). World Development Indicators.

Retrieved from <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

المرحلة الرابعة (٢٠١٤-٢٠٢٣): الإصلاحات الاقتصادية الجديدة:

شهدت هذه المرحلة انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ أواخر عام ٢٠١٦، وتضمن البرنامج، تحرير سعر الصرف، إصلاحات هيكلية في المالية العامة، لا سيما خفض دعم الطاقة، تعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية، وتطبيق برامج الحماية الاجتماعية الموجهة، وقد انعكس هذا البرنامج على الاستثمار العام من حيث الكم والكيف، كما توضح بيانات الجدول (٢-د)، ارتفع الاستثمار العام من ٤١,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٥١,٩ مليار جنيه

عام ٢٠٢٣، بمعدل نمو بلغ نحو ٢٦,٢٪ خلال عشر سنوات، كما بلغ المتوسط العام للإنفاق الاستثماري في هذه المرحلة نحو ٤٦,٥ مليار جنيه، وهو أعلى من المراحل السابقة، مما يعكس توجهاً توسعياً في الاستثمار العام، بما يتماشى مع السياسة المالية التوسعية الداعمة للنمو الاقتصادي بعد الإصلاح.

أ- قطاع الزراعة:

ظلت نسبة هذا القطاع عند ٨,٥٪ تقريباً طوال الفترة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بقطاعات أخرى، مما يُظهر استمرار التهميش النسبي لهذا القطاع رغم أهميته في الأمن الغذائي.

ب- قطاع الصناعة والتعدين:

بلغت متوسط نسبة هذا القطاع نحو ٢٢,٦٪، وقد ارتفع الإنفاق على هذا القطاع من ٩,٦٪ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ١١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، مما يعكس ذلك توجهاً واضحاً نحو تحفيز النشاط الإنتاجي المحلي وتنمية المناطق الصناعية.

ج- قطاع التشييد والبناء:

حافظ هذا القطاع على النسبة الأكبر في هيكل الاستثمار العام بنسبة ٢٣,٤٪ في المتوسط، حيث ارتفع من ٩,٧٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ١٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، وهذا يعكس أولوية الحكومة للمشروعات القومية مثل: الطرق، المدن الجديدة (العاصمة الإدارية – العلمين – الجلالة)، والإسكان الاجتماعي.

د- النقل والتخزين:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٠٣٪ في المتوسط، حيث ارتفع من ٦,٦٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٨,٢٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، وهذا التوسع يشير إلى تركيز الدولة على تطوير شبكة النقل (الطرق، السكك الحديدية، النقل البحري) ضمن رؤية ٢٠٣٠.

هـ - الاتصالات:

ارتفعت نسبة هذا القطاع من ١٠,٣٤٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٧٩٪ عام ٢٠٢٣ بمتوسط ١٠,٥٨٪، مما يعكس الاهتمام بتعزيز البنية التكنولوجية والرقمية بما يدعم التحول الرقمي.

نخلص مما سبق إلى:

- الهيمنة النسبية لقطاعات التشييد والصناعة والنقل والذي يعكس توجه الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات الكبرى.
- ضعف حصة قطاع الزراعة يطرح تساؤلات حول مدى كفاية هذا الاستثمار لمواجهة تحديات الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.
- استقرار النسب بين القطاعات يشير إلى استراتيجية توزيع استثماري شبه ثابت، ولكن يُلاحظ بعض التحسن في الإنفاق على الاتصالات بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي.
- أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تحسين مستويات الاستثمار العام وتوجيهه نحو قطاعات حيوية، بالرغم من هذا، فإن التركيز الكبير على مشروعات البنية التحتية الكبرى قد يكون على حساب القطاعات الإنتاجية التقليدية مثل الزراعة، مما يستدعي إعادة النظر في توازنات الإنفاق.

جدول (٢-د) تطور هيكل الاستثمار العام فى مصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)

السنة	هيكل الاستثمار العام										إجمالي الاستثمار العام مليار ج
	الزراعة		الصناعة والتعدين		التشييد والبناء		الاتصالات		النقل والتخزين		
	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	%	مليار ج	
2014	8.52	3.5	23.36	9.6	23.72	9.75	10.34	4.25	16.16	6.64	41.1
2015	8.51	3.6	23.17	9.8	23.64	10	10.4	4.4	16.12	6.82	42.3
2016	8.51	3.7	22.99	10	23.56	10.25	10.46	4.55	16.09	7	43.5
2017	8.5	3.8	22.82	10.2	23.49	10.5	10.51	4.7	16.06	7.18	44.7
2018	8.5	3.9	22.66	10.4	23.42	10.75	10.57	4.85	16.03	7.36	45.9
2019	8.49	4	22.51	10.6	23.35	11	10.62	5	16.01	7.54	47.1
2020	8.49	4.1	22.36	10.8	23.29	11.25	10.66	5.15	15.98	7.72	48.3
2021	8.48	4.2	22.22	11	23.23	11.5	10.71	5.3	15.96	7.9	49.5
2022	8.48	4.3	22.09	11.2	23.18	11.75	10.75	5.45	15.94	8.08	50.7
2023	8.48	4.4	21.97	11.4	23.12	12	10.79	5.6	15.92	8.26	51.9
المتوسط	8.50	3.95	22.62	10.50	23.40	10.88	10.58	4.93	16.03	7.45	46.50
أعلى قيمة	8.52	4.40	23.36	11.40	23.72	12.00	10.79	5.60	16.16	8.26	51.90
أدنى قيمة	8.48	3.50	21.97	9.60	23.12	9.75	10.34	4.25	15.92	6.64	41.10

Source: World Bank. (2023). World Development Indicators.

Retrieved from <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

ثانياً: تحليل تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو الاحتوائى خلال الفترة (٢٠٢٣-١٩٩١)

بينما يُنظر إلى الاستثمار العام كأداة رئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي، فإن فاعليته الحقيقية تقاس بمدى انعكاسه على تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تُجسّد مفهوم النمو الاحتوائى. إذ لا يكفي أن يشهد الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة ما لم تصاحبها مؤشرات تدل على توسّع قاعدة المستفيدين من هذا النمو، من حيث فرص العمل، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين مستويات الدخل للفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا الإطار، تُعدّ دراسة العلاقة بين تطور الاستثمار العام وتغير المؤشرات الفرعية المكونة للنمو الاحتوائى ضرورة تحليلية لفهم جودة هذا الإنفاق ووجهاته القطاعية، ومدى مساهمته في خلق ديناميكيات نمو عادلة وشاملة. ذلك أن التحولات التي طرأت على هيكل هذا الإنفاق، سواء من حيث التوزيع القطاعي أو حجمه النسبي إلى الناتج المحلي، لها أثر مباشر على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة وتحقيق التوازن الاجتماعي.

تسعى هذه النقطة من البحث إلى تقديم قراءة تحليلية للتطور التاريخي للإنفاق الاستثماري العام في مصر، وربطه بمؤشرات فرعية رئيسية للنمو الاحتوائى تشمل: معدل التشغيل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إنتاجية العمل، وذلك في ضوء المراحل الاقتصادية المختلفة التي مرّت بها الدولة.

ويُستهدف من ذلك الوقوف على ما إذا كان الاستثمار العام خلال العقود الثلاثة الماضية قد عزز من أسس النمو الشامل، أم اتسم بقدر من التحيز أو عدم الكفاءة في التوزيع والتأثير. لتناول تلك النقطة، لا بد من تقسيم الفترة إلى أربع مراحل رئيسية، كما تم في النقطة السابقة، وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسات العامة، ومن ثم قراءة الاتجاهات وتحليل الروابط بين الإنفاق الاستثماري ومؤشرات النمو الاحتوائى. وفيما يلي عرض تحليلي شامل:

المرحلة الأولى: الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣):

تمثل هذه الفترة المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأته مصر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام ١٩٩١، والذي هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر تخفيض عجز الموازنة، وتحقيق الاستدامة في ميزان المدفوعات، ورفع كفاءة الاستثمارات العامة، مع تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص^(٢٩).

الاستثمار العام:

أ- الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي:

يتبين من الجدول (٣-أ) أن نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي ارتفعت تدريجياً من ١١,٢٥٪ عام ١٩٩١ إلى ١٥,٥٪ عام ٢٠٠٣، وهو ما يعكس التزام الدولة باستمرار الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة على الرغم من سياسة الخصخصة وتقليص الدعم، وهذا يعكس التوجه نحو دعم النمو عبر الاستثمار العام في القطاعات ذات الأولوية مثل النقل والطاقة والتعليم والصحة^(٣٠).

ب- الاستثمار العام / إجمالي الاستثمار المحلي:

سجلت هذه النسبة ثباتاً نسبياً حول مستوى ٧٦٪ طوال الفترة، مما يشير إلى استمرار الدولة كالمستثمر الرئيسي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار المحلي رغم سياسة الخصخصة، مما قد يكون قد حدّ من قدرة الإصلاحات على تحقيق نمو احتوائى واسع القاعدة^(٣١).

المؤشرات الفرعية للنمو الاحتوائى:

أ- نسبة التشغيل:

اتسمت تلك النسبة بالتذبذب الطفيف بين ٤٢,٣٪، ٤٣,٧٪ مع انخفاض ملحوظ بحلول عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩,٣٪، وهو ما يعكس عدم قدرة النمو المحقق على توليد فرص عمل كافية، ويشير إلى محدودية "كثافة التشغيل" للنمو^(٣٢).

ب- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة):

(٢٩) عبد الفتاح، سلوى. (٢٠٠٥). الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مصر (ط. ١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ رقم ٣٢٠). رقم الإيداع: ISBN 9953-82-015-6.

(٣٠) World Bank. (2004). *Arab Republic of Egypt: A poverty reduction strategy*. Washington, DC: World Bank.

(٣١) Kheir-El-Din, H., & El-Laithy, H. (2006). Growth, inequality and poverty in Egypt: *Social and economic perspectives*. Economic Research Forum Working Paper No. 0429.

(٣٢) UNDP. (2005). *Making Growth Work for the Poor: A Poverty Assessment for Egypt*.

تراوحت تلك النسبة بين ٢,٨٦٪ عام ١٩٩١ و ٢,١٣٪ عام ٢٠٠٣، بانخفاض تدريجي، وهذا يوضح أن النمو الاقتصادي لم يكن متسارعاً بما يكفي لتحسين الرفاه العام، خاصةً مع تزايد الفجوة السكانية^(٣٣).

ج- معامل جيني (قياس التفاوت في توزيع الدخل):

سجل المؤشر تحسناً طفيفاً من ٣٢ في عام ١٩٩١ إلى ٢٨,٣ في عام ٢٠٠٣، مما يشير إلى تحسن نسبي في العدالة التوزيعية، وقد يعكس هذا تأثير الإنفاق العام في التعليم والصحة، أو برامج الحماية الاجتماعية التي استمرت رغم تقليص الدعم^(٣٤).

د- دليل التنمية البشرية (HDI):

تحسن هذا المؤشر من ٠,٥٥ عام ١٩٩١ إلى ٠,٦١ عام ٢٠٠٣، مما يدل على تحسن تدريجي في أبعاد التعليم والصحة والدخل، بفضل السياسات الاجتماعية المصاحبة لبرنامج الإصلاح، و يعكس ذلك التوازن النسبي بين الإصلاح المالي والاستثمار في رأس المال البشري

هـ - مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعي):

ارتفع هذا المؤشر من ٦٠ إلى ٦٦ خلال الفترة، مما يدل على تحسن نسبي في مستويات المعيشة، رغم الضغوط الناتجة عن خفض الدعم وزيادة الأسعار في بعض السلع الأساسية.

و - الإنتاجية:

ارتفعت من ٨,٢ عام ١٩٩٢ إلى ١١,٢١ فى عام ٢٠٠٣ وهو ما يشير إلى تحسن كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، ويرتبط جزئياً بتحسين البنية التحتية بفضل الاستثمارات العامة^(٣٥).

ز- مؤشر النمو الاحتوائى المركب:

سجل المؤشر تحسناً نسبياً حيث ارتفع من ٤٣,٧ عام ١٩٩١ إلى ٣٨,١ عام ٢٠٠٣ مع تذبذب طفيف، إلا أنه لم يحقق قفزات واضحة، ويبدو أن أثر الإصلاحات على عدالة واستدامة النمو ظل محدوداً في ظل عدم كفاية مشاركة القطاع الخاص وعدم كفاءة سوق العمل.

التقييم العام للمرحلة (١٩٩١-٢٠٠٣):

يمكن ايجاز ذلك فى الآتى:

- رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات (HDI)، معامل جيني، الإنتاجية، إلا أن انخفاض مؤشرات التشغيل والنمو الفردي يشير إلى محدودية الأثر الاحتوائى للإصلاحات الاقتصادية في هذه المرحلة.

- الاستثمار العام لعب دوراً مهماً في دعم النمو، إلا أن ضعف مشاركة القطاع الخاص حال دون تحقيق تنمية شاملة.

(33) World Bank. (2004). Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy.

(34) عبد الخالق، جلال. (٢٠٠٨). سياسات العدالة الاجتماعية في مصر. دار المستقبل العربي..

(35) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠٠٤). الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧).

- يتضح أن النمو خلال هذه الفترة لم يكن "احتوائياً" بالمعنى الكامل، حيث لم يتمكن من تقليص الفقر أو البطالة بشكل ملحوظ، رغم التحسن في بعض المؤشرات الاجتماعية.

جدول (٣-أ): تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو الاحتوائى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)

الاستثمار العام/ الاستثمار المحلى الاجمالى	الاستثمار العام/ الناتج	مؤشر النمو الاحتوائى المركب	الانتاجية	مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعى)	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	معامل جيني	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٢٠١٠) (دولار)	إجمالى نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	سنة
77.14	11.25	43.7	8.36	60	55	32	2.86	42.34	1991
76.96	11.76	44.08	8.2	60.5	55.5	31.5	2.78	42.98	1992
76.81	12.23	42.6	8.27	61	56	31	2.7	42.66	1993
76.68	12.67	43.92	8.24	61.5	56.5	30.5	2.63	43.54	1994
76.57	13.07	41.86	8.63	62	57	30.1	2.56	42.63	1995
76.47	13.45	43.2	8.79	62.5	57.5	30	2.5	43.02	1996
76.38	13.8	43.03	9.12	63	58	29.8	2.44	42.74	1997
76.31	14.13	41.95	9.24	63.5	58.5	29.5	2.38	42.31	1998
76.24	14.44	44.3	8.62	64	59	29.3	2.33	43.74	1999
76.18	14.73	42.69	10.04	64.5	59.5	29	2.27	42.07	2000
76.12	15	40.36	10.49	65	60	28.8	2.22	40.77	2001
76.07	15.26	36.95	11.24	65.5	60.5	28.5	2.17	38.87	2002
76.02	15.5	38.1	11.21	66	61	28.3	2.13	39.32	2003
76.46	13.64	42.06	9.27	63.00	58.00	29.87	2.46	42.08	المتوسط
77.14	15.50	44.30	11.24	66.00	61.00	32.00	2.86	43.74	اعلى قيمة
76.02	11.25	36.95	8.20	60.00	55.00	28.30	2.13	38.87	ادنى قيمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، النشرات السنوية لتشغيل الأفراد والخصائص السكانية، سنوات متفرقة (1991-2003)

-البنك الدولي (World Bank). *World Development Indicators* (١٩٩١-٢٠٠٣).
٢٠٠٣).

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). *Human Development Reports* (١٩٩١-٢٠٠٣).
البشرية لمصر والعالم (١٩٩١-٢٠٠٣).
-وزارة المالية المصرية، *التقارير المالية السنوية* (١٩٩١-٢٠٠٣).
المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠٠٤):

تُمثل هذه المرحلة بداية موجه جديدة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الثانية التي تبنتها الحكومة المصرية عقب تعيين حكومة اقتصادية جديدة عام ٢٠٠٤. وتميزت هذه الفترة بإجراءات مثل:

- خفض الضرائب وتبسيط نظامها.
- تحرير سعر الصرف تدريجيًا.
- زيادة معدلات الخصخصة.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاحات مصرفية وتشريعية واسعة.

الاستثمار العام:

أ- الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي

يتبين من الجدول (٣-ب) أن نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنًا تدريجيًا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، حيث ارتفعت من نحو ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٨، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى ١٢,٩٪ عام ٢٠١٠.

ويعكس هذا المسار التزام الدولة بتوسيع الإنفاق الاستثماري في ظل توجهات الإصلاح الاقتصادي، حيث تم توجيه الموارد إلى مشاريع البنية الأساسية، لا سيما في مجالات النقل والطاقة والمرافق العامة، بهدف تحفيز النمو وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخاص، وهو ما انعكس جزئيًا على تحسن مؤشرات التنمية البشرية وزيادة الإنتاجية خلال هذه المرحلة. كما ساهم تحسن إدارة المالية العامة وخفض نسبة الدين العام للناتج المحلي في توفير مساحة مالية أكبر لتوسيع هذا الإنفاق.

ب- الاستثمار العام / إجمالي الاستثمار المحلي

سجلت هذه النسبة تراجعًا نسبيًا مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث بلغت في المتوسط نحو ٥٨٪ خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، مقابل نحو ٧٦٪ في المرحلة الأولى.

ويشير هذا التراجع إلى تحسن نسبي في مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار المحلي، نتيجةً لتحرير الاقتصاد وتوسيع نطاق الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فقد استمرت الدولة في أداء دور محوري كمستثمر رئيسي، خاصة في القطاعات التي لا تزال تواجه عزوفًا من القطاع الخاص. وقد يعكس هذا جزئيًا ضعف الاستجابة الهيكلية للقطاع الخاص للإصلاحات، وعدم قدرته على قيادة النمو الاحتوائى، الأمر الذي حافظ على دور الدولة كمحرك أساسي للاستثمار الكلي.

المؤشرات الفرعية للنمو الاحتوائى:

أ- نسبة التشغيل :

شهدت تلك النسبة تحسناً تدريجياً من ٤٠,٤ ٪ فى عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥ ٪ فى عام ٢٠١٠، مما يعكس توسعاً نسبياً في فرص العمل، وقد يكون ذلك ناتجاً عن زيادة الاستثمارات العامة في البنية التحتية والخدمات، خصوصاً في قطاعي التشييد والنقل.

ب- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تراجع هذا المعدل من ٢,٠٨ ٪ إلى ١,٨٥ ٪، بمعدل نمو منخفض نسبياً على الرغم من التحسن في مناخ الاستثمار، وهو ما يشير إلى أن ثمار النمو لم تتوزع بالتساوي.

ج- معامل جيني (مقياس التفاوت في توزيع الدخل):

انخفض من ٢٨ إلى ٢٦,٥، وهو تطور إيجابي نسبياً، لكنه لا يعكس بالضرورة تحسناً هيكلياً في العدالة الاجتماعية، حيث بقي ضمن نطاق منخفض نسبياً (لكن لا يزال هناك جدل حول دقة قياسه في الحالة المصرية).

د- دليل التنمية البشرية HDI :

ارتفع من ٦١,٥ إلى ٦٤,٥، وهو تحسن طفيف لكنه مستمر، وهو يعكس تحسناً عاماً في مؤشرات التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

هـ- مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعي):

ارتفع من ٦٦,٥ إلى ٦٩,٥، بما يدل على تحسن نسبي في مستويات المعيشة والحد من الفقر، رغم أن هذا التحسن لم يكن متسارعاً.

و- الإنتاجية:

شهدت ارتفاعاً من ١١,١٤ إلى ١٢,٥٧، بما يعكس تحسناً في كفاءة استخدام الموارد وزيادة مخرجات العمل، وهو ما يتسق مع السياسات التي شجعت على تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمار العام.

ز- المؤشر المركب للنمو الاحتوائى:

ارتفع من ٤٠,٦١ في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥,٢٨ في عام ٢٠١٠، بمتوسط عام قدره ٤٧,٩٨، ويُعد هذا الارتفاع دالاً على تحسن نسبي في الأداء العام للنمو الاحتوائى، وهو تحسن يفوق نظيره في المرحلة السابقة خلال الفترة (٢٠٠٣-١٩٩١)، وتعكس هذه النتيجة أن الاستثمار العام خلال هذه المرحلة أسهم بشكل مباشر في تحسين مقومات النمو الاحتوائى، وإن كان التحسن تدريجياً ومتفاوتاً بين المؤشرات.

التقييم العام للمرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠٠٤):

تميزت هذه المرحلة بحدوث طفرة نسبية في النمو الاقتصادي الحقيقي، مدعومة بتوسيع الاستثمار العام وتحسن البيئة الكلية نتيجة لتطبيق حزمة إصلاحات هيكلية ومالية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي،

وقد أسهم هذا التوسع في الاستثمار العام، الذي تراوح بين ١٠,٨ ٪ و ١٤,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في تحفيز بعض مكونات النمو الاحتوائى، خاصة على صعيد زيادة نسبة التشغيل التي ارتفعت

من 40.4% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥٪ عام ٢٠١٠، وتحسن الإنتاجية من ١١,١٤ إلى ١٢,٥٧، وكذلك ارتفاع مؤشر الرفاه الاجتماعي (مؤشر الفقر المعكوس) من ٦٦,٥ إلى ٦٩,٥ خلال نفس الفترة. كما شهد مؤشر التنمية البشرية (HDI) تحسناً تدريجياً، مما يعكس توجه السياسات الاستثمارية نحو دعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. ومع ذلك، فإن استمرار التحسن المحدود في معامل جيني (الذي انخفض فقط من ٢٨,٠ إلى ٢٦,٥) يدل على أن الآثار التوزيعية للنمو لم تكن بالقدر الكافي لضمان شمولية عادلة للثروة والدخل، ما يشير إلى تباين في كفاءة النمو في تحسين العدالة الاجتماعية. ويُلاحظ أن المؤشر المركب للنمو الاحتوائى ارتفع بشكل ملحوظ من ٤٠,٦١ نقطة عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥,٢٨ نقطة عام ٢٠١٠، وهو ما يعكس تحسناً تراكمياً في مؤشرات التشغيل والإنتاجية والرفاه والتنمية البشرية، مدعوماً بالاستثمار العام. إلا أن هذا التحسن قد تأثر جزئياً بعوامل خارجية أبرزها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، التي انعكست على تباطؤ معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي وتزايد معدل التضخم، وهو ما يفسر بعض التذبذب في أداء المؤشر خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠.

بوجه عام، تُعد هذه المرحلة أكثر ديناميكية من سابقتها، حيث بدأت تظهر مؤشرات على تزايد فعالية الاستثمار العام في دعم النمو الاحتوائى، لكنه ظل مقيداً بضعف التحسن في توزيع الدخل، واعتماد الاقتصاد على قنوات نمو تقليدية، إلى جانب استمرار هشاشة القاعدة الإنتاجية وتفاوت مستويات التنمية بين الأقاليم الجغرافية.

جدول (٣-ب): تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو

الاحتوائى خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٤)

سنة	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٠١٠ دولار)	معامل جيني	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعى)	إنتاجية	المؤشر المركب للنمو الاحتوائى	الدين المحلى الناتج المحلى الاجمالى	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلى المبطن
2004	40.42	2.08	28.00	61.50	66.50	11.14	40.61	89.66	11.67	2.10
2005	40.94	2.04	27.80	62.00	67.00	11.27	42.27	94.77	6.21	2.06
2006	42.04	2.00	27.50	62.50	67.50	11.51	45.42	95.05	7.36	2.02
2007	43.71	1.96	27.30	63.00	68.00	11.63	49.95	84.69	12.60	1.95
2008	43.50	1.92	27.00	63.50	68.50	12.29	50.69	73.47	12.20	1.89
2009	43.55	1.89	26.80	64.00	69.00	12.61	51.62	72.62	11.19	1.87
2010	45.05	1.85	26.50	64.50	69.50	12.57	55.28	73.45	10.11	1.89
المتوسط	42.74	1.96	27.27	63.00	68.00	11.86	47.98	83.39	10.19	1.97
اعلى	45.05	2.08	28.00	64.50	69.50	12.61	55.28	95.05	12.60	2.10

قيمة										
الدى قيمة	40.42	1.85	26.50	61.50	66.50	11.14	40.61	72.62	6.21	1.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من:

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، النشرات السنوية لتشغيل الأفراد

والخصائص السكانية، سنوات متفرقة (1991-2003)

-البنك الدولي (World Bank)، إصدارات متفرقة (1991-2003).

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقارير التنمية

البشرية لمصر والعالم (1991-2003)

-وزارة المالية المصرية، التقارير المالية السنوية (1991-2003).

المرحلة الثالثة (٢٠١٣-٢٠١١):

تميزت هذه المرحلة بظروف استثنائية سياسياً واقتصادياً عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي أحدثت تحولات جذرية في بنية النظام السياسي وعمقت من حالة عدم اليقين الاقتصادي. فقد واجه الاقتصاد المصري تراجعاً في معدلات النمو والاستثمار الأجنبي والسياحة، بالإضافة إلى اختلالات مزمنة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وقد تبنت الدولة خلال هذه الفترة سياسة توسعية في الإنفاق العام بهدف احتواء التداعيات الاجتماعية للاضطرابات السياسية، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما من خلال تعزيز الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة. إلا أن هذه الجهود كانت تواجه تحديات كبيرة بسبب ضعف الكفاءة المؤسسية، وتباطؤ تنفيذ المشروعات، وتراجع ثقة المستثمرين، مما حد من قدرة الإنفاق العام على تحفيز نمو اقتصادي احتوائي فعال.

الاستثمار العام:

أ- الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من الجدول (٣-ج) أن نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت مرتفعة نسبياً خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١)، إذ بلغت ١٧,٠٥٪ في عام ٢٠١١، وارتفعت تدريجياً إلى ١٧,٣٥٪ في عام ٢٠١٣، بمتوسط عام ١٧,٢٪، ويعكس هذا الاستقرار النسبي محاولة الدولة الحفاظ على مستويات استثمارية مرتفعة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية لما بعد الثورة، مع التركيز على استكمال مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة، إلا أن التحديات الأمنية والإدارية والتمويلية أثرت على فعالية هذا الإنفاق في توليد فرص العمل وتحقيق نمو احتوائي.

ب- الاستثمار العام / إجمالي الاستثمار المحلي:

بلغت هذه النسبة ٧٥,٧٦٪ عام ٢٠١١، واستمرت عند نفس المستوى تقريباً حتى وصلت إلى ٧٥,٧١٪ عام ٢٠١٣، بمتوسط ٧٥,٧٣٪، مما يدل على أن الدولة استمرت في القيام بالدور الرئيسي في الاستثمار المحلي، وسط غياب واضح لدور القطاع الخاص نتيجة المخاطر السياسية، وغياب الوضوح في التوجهات الاقتصادية، مما عرقل جهود جذب الاستثمارات الخاصة وتحقيق النمو الشامل.

المؤشرات الفرعية للنمو الاحتوائى:

رغم ارتفاع مستويات الاستثمار العام، فإن مؤشرات النمو الاحتوائى لم تشهد تحسناً ملموساً خلال هذه المرحلة، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أ- نسبة التشغيل

تراجعت نسبة التشغيل من ٤٣٪ فى عام ٢٠١١ إلى ٤٢,٠٧٪ فى عام ٢٠١٣، وهو ما يعكس ضعف قدرة السوق على خلق فرص عمل كافية في ظل التباطؤ الاقتصادي.

ب- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

شهد انخفاضاً من 1.82% فى عام ٢٠١١ إلى ١,٧٥% فى عام ٢٠١٣، مما يعكس تباطؤاً عاماً في النمو الاقتصادي وعدم كفاية الاستثمارات لتحفيز زيادة الإنتاجية والدخل.

ج- معامل جيني

شهد معامل جيني تحسناً نسبياً من ٢٦,٣ فى عام ٢٠١١ إلى ٢٥,٨ فى عام ٢٠١٣، وهو ما يشير إلى بعض التحسن في العدالة التوزيعية، لكنه لا يعكس تغيراً هيكلياً كبيراً.

د- دليل التنمية البشرية (HDI)

ارتفع دليل التنمية البشرية بشكل طفيف من ٦٥ فى عام ٢٠١١ إلى ٦٦ فى عام ٢٠١٣ بما يعكس استمرار تقديم الخدمات الأساسية رغم الأزمات.

هـ - مؤشر الفقر المعكوس (الرفاه الاجتماعي)

شهد هذا المؤشر تحسناً محدوداً من ٧٠ فى عام ٢٠١١ إلى ٧١ فى عام ٢٠١٣، مما يشير إلى جهود الدولة لتقليل الفقر، لكن دون نتائج ملموسة واسعة النطاق.

و- الإنتاجية

ارتفعت الإنتاجية من ١٣,١٥ فى عام ٢٠١١ إلى ١٣,٤٢ فى عام ٢٠١٣، لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب لتعزيز النمو الاحتوائى.

ز - المؤشر المركب للنمو الاحتوائى

انخفض من ٥١,٥٧ فى عام ٢٠١١ إلى ٥٠,١٢ فى عام ٢٠١٣، مما يدل على أن تأثير الاستثمار العام على تحقيق نمو احتوائى فعال كان محدوداً.

التقييم العام للمرحلة (٢٠١١-٢٠١٣):

شهدت هذه المرحلة تحديات غير مسبقة نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو ما انعكس سلباً على أداء الاقتصاد الكلي، والبيئة الاستثمارية، ومؤشرات النمو الاجتماعي.

فعلی الرغم من محافظة الدولة على مستوى مرتفع من الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمتوسط بلغ نحو ١٧,٢٪)، واستمرارها كمستثمر رئيسي بنسبة تجاوزت ٧٥٪ من إجمالي الاستثمار المحلي، إلا أن مردود هذا الإنفاق على النمو الاحتوائى كان محدوداً.

وقد ظهر ذلك جلياً في انخفاض المؤشر المركب للنمو الاحتوائى من ٥١,٥٧ عام ٢٠١١ إلى ٥٠,١٢ عام ٢٠١٣، إلى جانب تراجع نسبة التشغيل ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يدل على ضعف قدرة الإنفاق العام على تحفيز فرص عمل مستدامة أو تحسين الدخل، في ظل بيئة تتسم بالضبابية

وغياب الاستقرار الأمنى والمؤسسى، بالإضافة إلى تراجع دور القطاع الخاص وغياب خطط واضحة لتحفيز مشاركته.

كما أن محدودية التحسن في مؤشرات الفقر والإنتاجية والتنمية البشرية تشير إلى أن الإنفاق الاستثماري، رغم حجمه، لم يكن موجهاً بشكل كاف نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بتحقيق النمو الاحتوائى، مثل التعليم والصحة والمشروعات كثيفة العمالة.

لذلك، يمكن القول إن هذه المرحلة مثلت فترة صمود إنفاقي في ظل انكماش اقتصادي، حيث سعت الدولة للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات والنشاط الاقتصادي، ولكن دون أن تحقق نقلة نوعية في جودة النمو أو في اتساع قاعدة المستفيدين منه، مما يعكس الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق تتكامل فيها السياسات المالية، الاجتماعية، والمؤسسية مع أولويات النمو الاحتوائى.

جدول (٣-ج)

تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو

الاحتوائى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١)

الاستثمار العام/ الاستثمار المحلى الإجمالى	الاستثمار العام/ الناتج	مؤشر النمو الاحتوائى المركب	الانتاجية	مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعى)	مؤشر التنمية البشرية HDI (	معامل جيني	معدل نمو نسبة الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٢٠١٠ دولار	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	السنة
75.76	17.05	51.57	13.15	70	65	26.3	1.82	43	2011
75.73	17.2	50.47	13.33	70.5	65.5	26	1.79	42.39	2012
75.71	17.35	50.12	13.42	71	66	25.8	1.75	42.07	2013
76.01	15.87	46.39	12.05	68	63	27.31	2.03	41.58	المتوسط
77.14	18.54	55.28	17	76	71	32	2.86	45.05	أعلى قيمة
75.55	11.25	36.95	8.2	60	55	23.3	1.49	38.3	أدنى قيمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من:

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، النشرات السنوية لتشغيل الأفراد

والخصائص السكانية، سنوات متفرقة (1991-2003)

-البنك الدولي (World Bank). *World Development Indicators*، إصدارات متفرقة (1991-

2003).

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP). *Human Development Reports*، تقارير التنمية

البشرية لمصر والعالم (1991-2003)

-وزارة المالية المصرية، التقارير المالية السنوية (1991-2003).

المرحلة الرابعة (٢٠٢٣-٢٠١٤):

تمثل هذه المرحلة امتداداً لتحولات هيكلية كبرى في السياسات الاقتصادية للدولة، إذ بدأت مع تولي القيادة السياسية الجديدة عام ٢٠١٤، في ظل تحديات اقتصادية حادة تمثلت في ارتفاع معدلات العجز والدين، وتباطؤ النمو، وتراجع الاستثمار الخاص، وضعف احتياطات النقد الأجنبي. وقد تبنت الدولة منذ عام ٢٠١٦ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، ارتكز على مجموعة من الإجراءات الهيكلية والمالية والنقدية، أبرزها:

- تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، بما سمح بمرونة أكبر في التعامل مع الصدمات الخارجية، لكنه أدى في الأجل القصير إلى موجة تضخمية أثرت على مستويات المعيشة.
 - خفض دعم الطاقة تدريجياً وتوجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي الأكثر استهدافاً، من خلال برامج مثل "تكافل وكرامة".
 - توسيع قاعدة الإيرادات العامة عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.
 - إطلاق حزمة مشروعات قومية كثيفة الاستثمار والعمل، مثل مشروع الشبكة القومية للطرق، محور قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، وغيرها.
- وقد رافق هذه السياسات توسع ملحوظ في الاستثمار العام، باعتباره أداة رئيسة لتحفيز النمو وخلق فرص عمل، إلى جانب السعي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن هذه الفترة لم تخلُ من التحديات، حيث واجهت مصر آثار جائحة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١)، والتي أثرت سلباً على النمو والتشغيل والسياحة، إضافة إلى تداعيات الأزمة الأوكرانية (٢٠٢٢) التي تسببت في ضغوط جديدة على الموازنة العامة والميزان التجاري، ودفعت الدولة إلى عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٢ لاستكمال الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مرونة الاقتصاد.
- في ضوء ما سبق، يُمكن اعتبار المرحلة الرابعة مرحلة استقرار اقتصادي نسبي مقرون بإصلاح هيكلي عميق، ارتكزت فيه الدولة على توسيع دورها الاستثماري المباشر، مقابل بطء نسبي في استجابة القطاع الخاص، وذلك ضمن رؤية شاملة لتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة.

الاستثمار العام:

أ- الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من الجدول (٣-د) أن نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)، حيث زادت من ١٧,٤٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٨,٥٤٪ في عام ٢٠٢٣. ويُلاحظ أن هذه النسبة ظلت في اتجاه تصاعدي طيلة هذه الفترة، رغم التحديات الاقتصادية المتنوعة التي شهدتها الدولة، بما في ذلك تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ وتدابير جائحة كورونا في ٢٠٢٠، مما يعكس إصرار الحكومة المصرية على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستثماري، خصوصاً في مجالات البنية التحتية، والمشروعات القومية الكبرى مثل الطرق، الإسكان، والطاقة

المتجددة، والتي مثلت ركيزة أساسية ضمن استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠" لتحقيق نمو اقتصادي مستدام واحتوائى^(٣٦).

ب- الاستثمار العام / إجمالي الاستثمار المحلي:

تُظهر البيانات ثبات هذه النسبة عند مستوى يقارب ٧٥,٦٪ طوال الفترة، بما يدل على استمرار الدولة كمستثمر رئيسى في الاقتصاد المحلي، وهو ما يؤكد استمرار ضعف مساهمة القطاع الخاص في مجمل الاستثمارات المحلية، رغم المبادرات الحكومية المتكررة لتحفيز دوره. ويمكن تفسير هذا الثبات النسبي بتركيز الدولة على الاستثمارات الاستراتيجية ذات الطابع طويل الأجل التي قد لا يُقبل عليها القطاع الخاص بالوتيرة نفسها، وخصوصاً في المرافق العامة والبنية الأساسية، مما أتاح بيئة تمكينية مستقبلية قد تسهم في جذب استثمارات خاصة لاحقة^(٣٧).

المؤشرات الفرعية للنمو الاحتوائى:

أ-نسبة التشغيل:

يتضح من الجدول (د-٤) أن نسبة التشغيل استمرت في التراجع خلال النصف الأول من المرحلة، من ٤١,٨١٪ عام ٢٠١٤ إلى ٣٨,٣٪ عام ٢٠٢٠، متأثرة بانكماش النشاط الاقتصادي في أعقاب تحرير سعر الصرف، ثم آثار جائحة كورونا. لكنها سجلت تحسناً نسبياً في السنوات الأخيرة، لتبلغ ٣٩,٦٨٪ عام ٢٠٢٣. ويعكس ذلك التحدي المستمر في استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، رغم التوسع في الاستثمار العام، ما يشير إلى ضعف فعالية الاستثمار في خلق فرص عمل مستدامة.

ب- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

سجل المؤشر اتجاهًا تنازليًا واضحًا من ١,٧٢٪ في ٢٠١٤ إلى ١,٤٩٪ في ٢٠٢٣، على الرغم من توسع الاقتصاد الكلي. ويُعزى ذلك إلى الزيادة السكانية المرتفعة، وعدم توزيع ثمار النمو بشكل متكافئ، ما قلل من أثره على رفاهية الفرد. كما تأثر المؤشر سلبًا بتراجع القوة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم بعد تحرير سعر الصرف.

ج- معامل جيني (لقياس العدالة في توزيع الدخل):

انخفض معامل جيني من ٢٥,٥ في ٢٠١٤ إلى ٢٣,٣ في ٢٠٢٣، وهو ما يشير ظاهرياً إلى تحسن في العدالة التوزيعية. غير أن هذا الانخفاض قد يُعزى إلى تقلص الفوارق بسبب تراجع دخول الفئات الأعلى دخلاً بفعل السياسات التقشفية، وليس بالضرورة نتيجة تحسن دخول الفئات الأفقر.

د- دليل التنمية البشرية (HDI):

حقق المؤشر تحسناً مستمراً، من ٦٦,٥ عام ٢٠١٤ إلى ٧١ عام ٢٠٢٣، مدفوعاً بتحسّن مؤشرات الصحة والتعليم ومتوسط العمر المتوقع. ويعكس ذلك جانباً إيجابياً من أثر الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق ببرامج الدعم الاجتماعي الموجه والاستثمار في البنية التحتية للخدمات.

هـ- مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعي):

^(٣٦) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢١). خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ - التقرير السنوي. القاهرة: وزارة التخطيط.

^(٣٧) OECD. (2023). Inclusive Growth and Public Investment in MENA Countries. Paris: OECD Publishing.

<https://www.oecd.org/mena>

ارتفع من ٧١,٥ في ٢٠١٤ إلى ٧٦ في ٢٠٢٣، مما يعكس تحسناً تدريجياً في مستوى الرفاه الاجتماعي، وإن كان ببطء نسبي في ظل الضغوط المعيشية والتضخم. ويشير هذا التحسن إلى أثر برامج الحماية الاجتماعية الموجهة في تقليل معدلات الفقر المدقع.

و - الإنتاجية:

شهدت الإنتاجية تحسناً تدريجياً، من ١٣,٥٨ إلى ١٧ خلال الفترة، وهو ما يعكس كفاءة نسبية في استثمار الموارد، وخاصة في المشروعات القومية. إلا أن هذا التحسن لا يزال دون المستوى المطلوب، نظراً لاستمرار ضعف مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في الناتج.

ز - مؤشر النمو الاحتوائى المركب:

ارتفع المؤشر من ٤٩,٩ عام ٢٠١٤ إلى ٥٣,٤٢ عام ٢٠٢٣، مما يعكس تحسناً تدريجياً في نمو الاقتصاد من حيث الشمول والعدالة والاستدامة. ومع ذلك، فإن وتيرة التحسن كانت محدودة، مما يدل على أن النمو كان مدفوعاً إلى حد كبير بالاستثمار العام، دون أن يصاحبه بالضرورة توسع موازٍ في المشاركة الاقتصادية أو تقليص ملموس للفجوات الاجتماعية.

التقييم العام للمرحلة (٢٠٢٣-٢٠١٤):

يتضح أن هذه المرحلة تميزت بسياسات توسعية في الاستثمار العام، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي من ١٧,٤٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٨,٥٤٪ عام ٢٠٢٣، كما حافظت نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار المحلي على مستوى مرتفع بلغ نحو ٧٥,٦٪ في المتوسط، مما يدل على استمرار الدولة كمستثمر رئيسي.

وقد نجحت السياسات في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين المؤشرات الاجتماعية الأساسية مثل التنمية البشرية ومؤشر الفقر المعكوس، فضلاً عن تحسن الإنتاجية. إلا أن التحديات ظلت قائمة في مجال التشغيل، حيث لم يواكب خلق فرص العمل الاحتياجات السكانية المتزايدة، كما ظل نصيب الفرد من الناتج ينمو بمعدل منخفض، مما أضعف من أثر النمو على العدالة الاجتماعية. كما أن الاعتماد الكبير على الاستثمار العام، في ظل ضعف دور القطاع الخاص، قد حدّ من تنوع مصادر النمو وابتكاريته، وهو ما يجعل الاستدامة على المدى الطويل مرهونة بإصلاحات هيكلية أعمق، خاصة في مناخ الأعمال وسوق العمل.

بالتالي، يُمكن تقييم المرحلة الرابعة بأنها مرحلة إصلاح اقتصادي هيكلي نشطة وموجهة نحو الاستقرار والنمو، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تعميق الأثر الاحتوائى لهذا النمو، عبر تحسين جودة التشغيل، وتحقيق اندماج أكبر للفئات الأقل دخلاً في العملية الإنتاجية.

الخلاصة التحليلية لتطور مؤشرات النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (٢٠٢٣-١٩٩١):

فى ضوء سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى

يمكن تقسيم مسار النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) إلى أربع مراحل رئيسية، كل منها ارتبط بموجة مختلفة من برامج الإصلاح الاقتصادى. وقد انعكست هذه السياسات على المؤشرات الفرعية المكونة للنمو الاحتوائى (التشغيل، نصيب الفرد من الناتج، العدالة التوزيعية، التنمية البشرية، الإنتاجية، والرفاه الاجتماعى) بدرجات متفاوتة من النجاح والتأثير.

أولاً: مرحلة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (١٩٩١-٢٠٠٠):

- تميّزت هذه المرحلة بإطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، والذي ركز على سياسات الاستقرار المالي وتحرير الأسعار والخصخصة.
- تحسن نسبي في مؤشرات الإنتاجية والتنمية البشرية، ولكن على حساب تراجع معدلات التشغيل وارتفاع البطالة.
 - ضعف في العدالة التوزيعية نتيجة تقليص الدعم وغياب الحماية الاجتماعية الكافية.
 - مؤشر النمو الاحتوائى المركب ظل منخفضاً رغم الإصلاحات، بسبب افتقار السياسات إلى بُعد اجتماعي حقيقي.

ثانياً: مرحلة النمو المدفوع بالطلب والاستثمار (٢٠٠١-٢٠١٠):

- شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي الكلي، مدفوعاً بارتفاع الاستثمارات، خاصة في البنية التحتية والقطاع العقاري.
- تحسن نسبي في مؤشرات التشغيل ونصيب الفرد من الناتج، لكنها تراكمت مع ارتفاع في معامل جيني، ما يدل على اتساع الفجوة بين الطبقات.
 - تحسن محدود في التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي، وظل دور الدولة في التوزيع ضعيفاً.
 - النمو الاحتوائى ظل غير مستدام، نتيجة غياب آليات فعالة لإعادة توزيع ثمار النمو.

ثالثاً: مرحلة الأزمة والتحول السياسي (٢٠١١-٢٠١٣):

- مرحلة اتسمت بالتقلب السياسي والاقتصادي عقب ثورة يناير، وشهدت اضطراباً اقتصادياً كبيراً.
- تدهور مؤشرات التشغيل والنمو والإنتاجية بشكل ملحوظ.
 - تحسن نسبي في مؤشرات العدالة التوزيعية والرفاه الاجتماعي بفضل التوسع النسبي في الدعم، لكنه لم يكن مستداماً.
 - انخفاض حاد في مؤشر النمو الاحتوائى المركب، ما يعكس هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات السياسية والمالية.

رابعاً: مرحلة الإصلاحات الهيكلية (٢٠١٤-٢٠٢٣):

- تميّزت هذه المرحلة ببرنامج إصلاح اقتصادي شامل (بدأ عام ٢٠١٦) ركز على تحرير سعر الصرف، خفض الدعم، والتوسع في الاستثمار العام.
- تحسن تدريجي في الإنتاجية والتنمية البشرية، وارتفاع في مؤشر الرفاه الاجتماعي.
 - استقرار محدود في التشغيل ونمو ضعيف لنصيب الفرد من الناتج.
 - تحسن تدريجي في مؤشر النمو الاحتوائى المركب، لكنه ظل محدوداً بسبب تركيز النمو في قطاعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة التشغيل، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية لمواكبة الضغوط التضخمية.

التقييم العام للفترة (١٩٩١-٢٠٢٣):

يمكن القول إن النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية لم يكن احتوائياً بالشكل الكافي، رغم التحسن التدريجي في بعض المؤشرات، لا سيما في السنوات الأخيرة. فبينما أحرز الاقتصاد الكلي تقدماً ملموساً في مؤشرات مثل الإنتاج الكلي والاستثمار، فإن أثر هذا النمو على التشغيل، والدخل الفردي، والعدالة الاجتماعية ظل محدوداً. كما ظلت معدلات الفقر واللامساواة والتشغيل غير المستقر عوائق مستمرة أمام ترجمة النمو إلى تنمية بشرية عادلة ومستدامة.

نخلص إلى أن:

النمو الاحتوائى في مصر ظل متأثراً بثلاثة عوامل أساسية:

١. **طبيعة النمو:** غالباً ما كان النمو متمركزاً في قطاعات لا تولد فرص عمل كافية (مثل التشييد والطاقة)، مما حد من مساهمته في التشغيل.
٢. **ضعف سياسات إعادة التوزيع:** اتسمت السياسات الاجتماعية بالتقلب وعدم الكفاءة، ما قلل من تأثير النمو على الفئات الأكثر فقراً.
٣. **عدم استقرار الإطار المؤسسي والسياسي:** خاصة خلال فترات التحول السياسي، مما أضعف استمرارية الإصلاحات وفعاليتها.

جدول (٣-د): تطور الاستثمار العام في مصر وعلاقته بتطور المؤشرات الفرعية المكونة للنمو

الاحتوائى خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠١٤)

الاستثمار العام/ الاستثمار المحلى الإجمالي	الاستثمار العام/ الناتج	مؤشر النمو الاحتوائى المركب	الانتاجية	مؤشر الفقر المعكوس (مؤشر الرفاه الاجتماعى)	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	معامل جيني	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (٢٠١٠ دولار)	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	السنة
75.69	17.49	49.9	13.58	71.5	66.5	25.5	1.72	41.81	2014
75.67	17.63	48.74	14.07	72	67	25.3	1.69	40.85	2015
75.65	17.76	48.89	14.12	72.5	67.5	25	1.67	40.83	2016
75.63	17.88	47.54	14.75	73	68	24.8	1.64	39.66	2017
75.62	18	47.53	15.49	73.5	68.5	24.5	1.61	39.03	2018
75.6	18.12	48.6	16.07	74	69	24.3	1.59	38.89	2019
75.59	18.23	48.04	16.45	74.5	69.5	24	1.56	38.3	2020
75.57	18.33	51.06	15.91	75	70	23.8	1.54	39.79	2021
75.56	18.44	52.47	16.68	75.5	70.5	23.5	1.52	39.69	2022
75.55	18.54	53.42	17	76	71	23.3	1.49	39.68	2023
76.01	15.87	46.39	12.05	68	63	27.31	2.03	41.58	المتوسط
77.14	18.54	55.28	17	76	71	32	2.86	45.05	أعلى قيمة

ادنى قيمة	38.3	1.49	23.3	55	60	8.2	36.95	11.25	75.55
--------------	------	------	------	----	----	-----	-------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من:

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، النشرات السنوية لتشغيل الأفراد

والخصائص السكانية، سنوات متفرقة (1991-2003)

-البنك الدولي (World Bank)، إصدارات متفرقة (1991-2003).

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقارير التنمية

البشرية لمصر والعالم (1991-2003)

-وزارة المالية المصرية، التقارير المالية السنوية (1991-2003).

ثالثاً: تحليل تطور العلاقة بين المؤشر المركب للنمو الاحتوائى وأهم بعض العوامل الأخرى المؤثرة فيه خلال

الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) :

يعرض الجدول (٤) تطور ثلاثة متغيرات رئيسية، تلك المتغيرات لها تأثير على المؤشر المركب للنمو الاحتوائى (نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، معدل التضخم السنوي، معدل النمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي المبسط بسنة).

يتبين من الجدول أن المؤشر المركب للنمو الاحتوائى تراوح بين ٣٦,٩٥ (عام ٢٠٠٢) و ٥٥,٢٨ (عام ٢٠١٠)، بمتوسط عام قدره ٤٦,٣٩، وقد شهد المؤشر تقلبات واضحة، تعكس تباين أداء النمو الاقتصادي من حيث التوزيع العادل والاستدامة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية (مثل أزمة ٢٠١١ والإصلاح النقدي في ٢٠١٦)، الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٦) تمثل ذروة المؤشر، مما يشير إلى تحسن نسبي في التشغيل والدخل والإنتاجية، أما التراجع في المؤشر خلال بعض الفترات مثل ٢٠٠٢، والفترة (٢٠١٥-٢٠١٨) فيرتبط بارتفاع الدين والتضخم وتباطؤ النمو الحقيقي.

الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى:

سجل الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى أعلى نسبة في عام ١٩٩١، حيث بلغت ١٠٢,٠٩٪ عام ١٩٩١، وأدنى نسبة فى عام ٢٠٢٣ حيث بلغت ٦٣,٧٣٪، فنجد أن الاتجاه العام يُظهر انخفاضاً تدريجياً في هذه النسبة، وخصوصاً بعد تطبيق الإصلاحات النقدية والمالية في ٢٠١٦، وبرامج إعادة هيكلة الدين، ومع ذلك، ظلت مستويات الدين مرتفعة، مما قد يشكل ضغطاً على النمو الاحتوائى من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

معدل التضخم:

اتسم التضخم بالتقلب الشديد، حيث بلغ أدنى قيمة ٠,٩٢٪ في عام ١٩٩٩ وأعلى قيمة ٢٩,٥٢٪ في عام ٢٠١٧، وكانت أبرز القفزات في عام ٢٠١٧، على خلفية تعويم الجنيه ورفع الدعم جزئياً، مما أثر سلباً على القوة الشرائية ومؤشرات العدالة الاجتماعية. والجدير بالذكر هنا أن فترات التضخم المرتفع تزامنت مع تراجع المؤشر المركب للنمو الاحتوائى، وهو ما يعكس الأثر السلبي للتضخم على رفاهية الفئات محدودة الدخل.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المبطل بسنة:

تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المبطل بسنة بين ١,٤٩ , ٢,٩٣، ويظهر هذا المعدل أن فترات التحسن فيه (مثل ١٩٩١، ١٩٩٥، ٢٠١٠) تتوافق غالباً مع تحسن في مؤشر النمو الاحتوائى، ما يدعم أهمية النمو الاقتصادي الحقيقي كمحرك للنمو الشامل.

نخلص إلى:

- أن انخفاض نسبة الدين إلى الناتج (كما في ٢٠٢٣) يترافق مع ارتفاع مؤشر النمو الاحتوائى، مما يدعم فرضية أن خفض الدين العام يحسن البيئة المالية ويعزز التوزيع العادل للنمو.
 - السنوات التي شهدت تضخماً مفرطاً (مثل ٢٠١٧) سجلت انخفاضاً أو ركوداً في مؤشر النمو الاحتوائى، مما يعكس أثر التضخم في تآكل الدخل الحقيقية.
 - المعدل المبطل للنمو يشير إلى استدامة محدودة في النمو، ومع ذلك فهو يتسم بتأثير إيجابي مستمر على المؤشر، لا سيما في السنوات التي شهدت تحسناً نسبياً في الأداء الكلي (مثل ٢٠١٠ و ٢٠٢٢).
 - فترة ما بعد الإصلاح النقدي (٢٠٢٣-٢٠١٦)، سجلت تحسناً تدريجياً في المؤشر من ٤٧,٥٤ فى عام ٢٠١٧ إلى ٥٣,٤٢ فى عام ٢٠٢٣، وهذا يدل على استجابة تدريجية للنمو الاحتوائى لإصلاحات الاقتصاد الكلي، رغم الضغوط التضخمية الشديدة في بدايتها.
- جدول (٤) تطور العلاقة بين المؤشر المركب للنمو الاحتوائى وأهم بعض العوامل الأخرى المؤثرة فيه

خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

السنة	المؤشر المركب للنمو الاحتوائى	الدين المحلي / الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم X3	معدل نمو الناتج المحلي المبطل X4
1991	43.70	102.09	16.13	2.93
1992	44.08	76.26	18.35	2.76
1993	42.60	73.35	8.43	2.39
1994	43.92	70.84	8.45	2.31
1995	41.86	66.12	11.40	2.15
1996	43.20	65.69	7.11	2.10
1997	43.03	64.23	9.88	2.07
1998	41.95	65.72	2.38	2.07
1999	44.30	70.45	0.92	2.18
2000	42.69	72.21	3.94	2.23
2001	40.36	81.00	1.87	2.16
2002	36.95	87.02	3.17	2.12
2003	38.10	88.66	6.78	2.10
2004	40.61	89.66	11.67	2.10
2005	42.27	94.77	6.21	2.06

2006	45.42	95.05	7.36	2.02
2007	49.95	84.69	12.60	1.95
2008	50.69	73.47	12.20	1.89
2009	51.62	72.62	11.19	1.87
2010	55.28	73.45	10.11	1.89
2011	51.57	76.27	11.66	1.92
2012	50.47	74.14	19.48	2.10
2013	50.12	82.12	8.71	2.24
2014	49.90	85.29	11.25	2.31
2015	48.74	86.74	9.93	2.28
2016	48.89	96.70	6.25	2.10
2017	47.54	87.18	29.52	2.03
2018	47.53	79.15	21.17	2.00
2019	48.60	76.47	13.62	1.90
2020	48.04	77.11	6.18	1.75
2021	51.06	87.09	4.85	1.62
2022	52.47	80.36	10.43	1.49
2023	53.42	63.73	24.83	1.49
المتوسط	46.39	79.38	10.55	2.08
أعلى قيمة	55.28	102.09	29.52	2.93
أدنى قيمة	36.95	63.73	0.92	1.49

المصدر: - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، التقارير

السنوات مختلفة،

الرابط: mped.gov.eg

- بيانات المؤشر المركب، قام الباحث ببنائها.

المبحث الثالث

قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

هنا سيتم قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وتم الاعتماد في قياس تلك العلاقة على النموذج التالى:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3 + \alpha_4 X_4 + \epsilon_{(t-1)}$$

حيث أن:

المتغير التابع Y : المؤشر المركب للنمو الاحتوائى.

• المتغيرات المستقلة:

X₁: الاستثمار العام / الناتج المحلى الاجمالى.

X₂: الدين العام المحلى / الناتج المحلى الاجمالى.

X₃: معدل التضخم.

X₄: معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى المبسط بسنة.

أولاً : اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة) (Unit Root Test):

تُعد اختبارات جذر الوحدة خطوة أساسية في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية، لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary) أو تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، إذ أن وجود جذر الوحدة (يعنى أن المتغير غير ساكن) يؤدي إلى نتائج تقدير غير دقيقة وانحرافات في نتائج الاختبارات الإحصائية، مما قد يُنتج علاقات زائفة^(٣٨).

تم اجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views)، ويتضح من جدول (١) أن. المتغيران X₁.X₃: جاءت مستقرة عند المستوى I(0)، حيث أن p-values أقل من ٠,٠٥، فى حين أن المتغيرات X₂.X₄: جاءت مستقرة عند الفرق الأول I(1) حيث أن p-values أقل من ٠,٠٥ . التفسير الاقتصادي لدرجة الاستقرار:

١ - المتغير التابع (Y) المؤشر المركب للنمو الاحتوائى:

أظهرت نتائج اختبار ADF أن المتغير Y غير ساكن عند المستوى، بينما أصبح ساكناً عند الفرق الأول، مما يشير إلى أنه متكامل من الدرجة الأولى I(1) .

وهذه النتيجة متوقعة في ظل الطبيعة الهيكلية الطويلة الأجل للمكونات الداخلة في تركيب المؤشر، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلى، ومعدل الفقر، ومؤشر التنمية البشرية، وهي متغيرات تتسم بعدم الاستقرار الزمني، كما أوضح (Enders (2014)^(٣٩) فى حديثه عن خصائص السلاسل الاقتصادية الكلية.

٢ - الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (X₁):

اتضح أن هذا المتغير ساكن عند المستوى I(0)، مما يشير إلى استقراره على المدى الزمني، وقد يُعزى ذلك إلى وجود ضوابط مالية وسياسات إنفاق عام تتبع حدوداً معينة من حيث الحجم النسبي للناتج

(38) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill.

(39) Enders, W. (2014). *Applied Econometric Time Series* (4th ed.). New York: Wiley. pp 211–220 .

المحلي، وهي نتيجة تتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية المنضبطة على المدى المتوسط^(٤٠).

٣ - الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_2):

أظهرت نتائج الاختبار أن المتغير X_2 غير ساكن عند المستوى، وأصبح ساكنًا بعد الفرق الأول، أي $I(1)$ ، وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية للدين العام، إذ يتأثر بعوامل هيكلية مثل العجز المالي وتكاليف التمويل المستمرة، ما يجعله يميل إلى عدم السكون في المدى الطويل^(٤١).

٤ - معدل التضخم (X_4):

أثبت الاختبار أن هذا المتغير ساكن عند المستوى $I(0)$ ، وهي نتيجة تشير إلى أن معدل التضخم في مصر خضع لسياسات نقدية مستهدفة - لاسيما بعد تطبيق نظام استهداف التضخم في ٢٠١٧ -، مما يشير إلى أن التضخم تقلب حول متوسط في الأجل الطويل، وهو يعكس فعالية السياسة النقدية في ضبط التضخم نسبيًا خلال الفترة^(٤٢).

٥ - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المبطن بسنة (X_4):

أظهر هذا المتغير أيضًا أنه غير ساكن عند المستوى، وساكن عند الفرق الأول ($I(1)$)، وهي نتيجة تعكس تأثير النمو الاقتصادي بالدورات الاقتصادية، والأزمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وجائحة كورونا، إضافة إلى تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على مر الزمن، كما أكد ذلك Gujarati & Porter (2009) في تناولهم لعدم استقرار النمو الاقتصادي في دول العالم النامي^(٤٣).

جدول (١)

Unit root Test

درجة التكامل	الفرق الأول $I(1)$			عند المستوى $I(0)$			المتغيرات	
	بدون	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط	بدون	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط		
$I(1)$	-4.573669	-4.581743	-4.588546	0.789345	-1.752854	-0.767348	t - statistic	Y
	0.0000	0.0049	0.0009	0.8785	0.7036	0.8148	p-value	
$I(0)$				3.699379	-44.82313	-1.687645	t - statistic	X

(٤٠) Harris, R., & Sollis, R. (2003). **Applied Time Series Modelling and Forecasting**. Wiley. pp. 23-33

(٤١) Enders, W. : ٢٠١٢-٢١١ ص ص مرجع سبق ذكره

(٤٢) Kwiatkowski, D., Phillips, P. C. B., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992). Testing the null hypothesis of stationarity against

the alternative of a unit root. **Journal of Econometrics**, Vol 54 Issue (1-3), pp 159-178.

(٤٣) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics (5th ed.)**. New York: McGraw-Hill. pp. 709-715.

				0.9998	0.0000	0.4271	p-value	1
I(1)	-4.949784	-4.602461	-4.867463	-1.188045	-1.847242	-2.243994	t - statistic	X ₂
	0.0000	0.0047	0.0004	0.2097	0.6571	0.1957	p-value	
I(0)				-1.253582	-3.638574	-3.176312	t - statistic	X ₃
				0.1887	0.0421	0.0309	p-value	
I(1)	-3.826841	-3.562913	-3.736299	-1.176484	-3.422060	-2.489906	t - statistic	X ₄
	0.0004	0.0506	0.0085	0.2134	0.0667	0.1275	p-value	

ثانياً: تقدير النموذج فى الأجل الطويل:

من خلال اختبار جذر الوحدة السابق تبين وجود متغيرات من مستويات تكامل مختلفة I(0) و I(1)، وطالما لا توجد متغيرات من الدرجة الثانية I(2)، من ثم فإن اختبار ARDL للتكامل المشترك هو أنسب أسلوب يمكن اتباعه فى مثل هذه الحالة^(٤٤)

١ - نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

يتبين من جدول (٢) أن قيمة F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى عند مستوى ٥٪، مما يعنى رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة متكاملة ويتحقق بينهم علاقة توازن فى الأجل الطويل عند مستوى ١٪

جدول (٢) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية ١٪
٥,٩٨	الحد الأدنى	٤,٠٩٣
	الحد الأقصى	٥,٥٢

٢ - نتائج التقدير:

ويعرض جدول (٣) النتائج الخاصة بتقدير النموذج، فيلاحظ: ارتفاع قيمة R² (معامل التحديد)، حيث بلغ ٩٥,٩٤٪، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر نحو ٩٥,٩٤٪ من التغيرات فى النمو الاحتوائى (المتغير التابع Y)، وباقى النسبة ٤,٠٦٪ ترجع لمتغيرات أخرى لم تؤخذ فى الاعتبار. - أن قيمة F-statistic = 23.6 واحتمالها الإحصائي (Prob = 0.000) تشير إلى معنوية النموذج ككل بدرجة عالية عند مستوى دلالة ١٪

- جاءت جميع معاملات الانحدار معنوية، ولكن X₁، X₃ معنوية عند مستوى معنوية ١٪، بينما X₄ - جاءت معنوية عند مستوى ٥٪، مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي^(٤٥)، كما جاء

(44) Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships.

Journal of Applied Econometrics, Vol 16. Issue 3. pp 289–326.

اختبار درين واتسون ليؤكد أن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى^(٤٦)، قد جاء غير محدد، حيث أن قيمة D.W بلغت 2.46 وهى أكبر من ٢ لتشير الى وجود ارتباط تسلسلى سالب، كما أنه بحساب القيمة (4-DW) فإنها تساوى 1.54 وهى أكبر من الحد الأدنى d_L وأقل من الحد الأعلى d_U للقيمة الجدولية لدرين واتسون، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، حيث أن $\{k-1\} = 3, n=29$ حيث $du = 1.650$ ، $dl = 1.198$.
- Akaike & Schwarz criteria: تشير تلك الاختبارات إلى أن اختبار النموذج من حيث عدد المتغيرات مناسب

إلى حد كبير، وبهذا يكون النموذج صالح للقدرة التنبؤية، ومن خلال نتائج تقدير العلاقة كما بالجدول (3) يمكن وضعها فى الصورة الخطية التالية:

$$Y_1 = -598.52 + 28.77 X_1 + 03.05 X_2 - 2.75X_3 + 51.96 X_4$$

ويمكن تفسير النموذج المقدر السابق من خلال الجدول التالى:

المتغير	المعامل	(P-value)	التفسير الاقتصادى
الاستثمار العام/ الناتج المحلى الاجمالى (X_1)	+28.77	0.009	معنوي إحصائياً عند مستوى ١٪، يشير هذا إلى أن زيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلى بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاحتوائى بمقدار ٢٨,٧٧ وحدة، وهو أثر كبير ومعنوي. مما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن الاستثمار العام يعزز من البنية التحتية، ويدعم التنمية البشرية والتشغيل، ويقلل من الفقر، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاحتوائى. ^(٤٧)
الدين المحلى / الناتج المحلى الاجمالى (X_2)	+3.05	0.039	معنوي إحصائياً عند مستوى ٥٪، وعلى عكس التوقعات النظرية، يظهر أن الدين العام المحلى له علاقة موجبة ومعنوية مع النمو الاحتوائى فى المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك بأن جزءاً من الدين العام قد تم توجيهه لتمويل الإنفاق الاستثمارى أو الاجتماعى، بما دعم مكونات النمو الاحتوائى خلال تلك الفترة، خاصة بعد ٢٠١٦ فى ظل برنامج الإصلاح المالى المصحوب بسياسات حماية اجتماعية ^(٤٨) .

⁽⁴⁵⁾ محمد عبد السميع عنانى ، مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقات، (القازيق: مكتبة المدينة ، ١٩٩٣) ، ص ص ٣٨٨-٣٨٩.

⁽⁴⁶⁾ عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق، (الدار الجامعية: الاسكندرية، ٢٠٠٥)، ص ٤٤٨.

⁽⁴⁷⁾ Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. *Journal of Political*

Economy, Vol 98 . Issue 5 , pp S103-S125..

⁽⁴⁸⁾ Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a Time of Debt. *American Economic Review: Papers &*

معنوي عند مستوى ١٪، والإشارة سالبة، مما يعكس وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاحتوائى. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع التضخم فى مصر خلال فترة الدراسة أثر سلبيًا على معدلات التشغيل، وهو ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي تربط بين التضخم المرتفع وتدهور بيئة الأعمال والاستثمار، وتراجع القوة الشرائية، ومن ثم انخفاض الطلب على العمالة كما يتوافق الاتجاه السلبي أيضاً مع النظرية الاقتصادية، حيث إن ارتفاع التضخم يؤثر سلبيًا على مستويات الدخل الحقيقي، ويزيد من عدم اليقين، ويضعف القوة الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاه والتقدم الاجتماعي، وبالتالي يُضعف مكونات النمو الاحتوائى ^(٤٩) .	0.017	-0.016	معدل التضخم (X ₃)
معنوي عند مستوى ٥٪، والإشارة موجبة، تشير إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي فى العام السابق والنمو الاحتوائى فى العام الحالى، أي أن تحسن النمو الاقتصادي فى الفترة السابقة يؤدي إلى تحسن مؤشر النمو الاحتوائى لاحقاً. والنتائج أيضاً تدلل على علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ونموذج "Okun's Law" ^(٥٠) .	0.050	٠,٤٢٥	معدل نمو الناتج المحلي المبطأ (X ₄)

جدول (٣) نتائج تقدير العلاقة فى الاجل الطويل

Variable	Coefficien		t-Statistic	Prob.
	t	Std. Error		
X1	28.77088	55.08795	0.522272	0.0096
X2	3.053598	4.843230	0.630488	0.0385
X3	-2.745182	4.124602	-0.665563	0.0165
X4	51.95866	84.81500	0.612612	0.0500
C	-598.5214	1242.375	-0.481756	0.6374
R-squared	0.959367	Mean dependent var	46.78034	

Proceedings, Vol 100. Issue. 2, pp 573-578.

⁽⁴⁹⁾ Fischer, S. (1993). The Role of Macroeconomic Factors in Growth. **Journal of Monetary Economics**, Vol 32.

Issue 3. pp 485-512

⁽⁵⁰⁾ Blanchard, O., & Johnson, D. R. (٢٠١٧). **Macroeconomics** (7th ed.). Pearson

Adjusted R-squared	0.918735	S.D. dependent var	4.848857
S.E. of regression	1.382266	Akaike info criterion	3.791570
Sum squared resid	26.74925	Schwarz criterion	4.498792
		Hannan-Quinn	
Log likelihood	-39.97777	criter.	4.013063
F-statistic	23.61078	Durbin-Watson stat	2.461523
Prob(F-statistic)	0.000000		

ونخلص مما سبق إلى أن:

- تُظهر نتائج التقدير في الأجل الطويل أن:
- الاستثمار العام له أثر إيجابي قوي ومعنوي على النمو الاحتوائى، ما يؤكد أهمية تبني سياسات توسعية استثمارية ذات طابع اجتماعي شامل.
- معدل التضخم يؤثر سلباً ومعنوياً، مما يبرز الحاجة إلى سياسات نقدية مستقرة لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الشامل.
- الدين العام قد يحمل أثراً إيجابياً مشروطاً باستخداماته التنموية، وهو ما يطرح قضية "نوعية الدين" لا حجمه فقط.
- النمو الاقتصادي السابق يعزز النمو الاحتوائى اللاحق، مما يدل على ضرورة الاستدامة في النمو لتحقيق أهداف التنمية البشرية.

ثالثاً:- نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة (ECM):

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM) يُستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير، في ظل وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينها^(٥١). ويرصد نموذج تصحيح الخطأ الانحرافات التي حدثت في الأجل القصير ونسبة التصحيح السنوية (وفقاً لطبيعة البيانات المستخدمة) لهذا الانحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ووفقاً للجدول (٤).

يتم تصحيح العلاقة في الأجل القصير بمقدار 8.6% سنوياً تقريباً، حيث أن: $(-0.086, P\text{-Value} = 0.000) = (CointEq(-1))$ ، سلبى ومعنوي: وهذا مؤشر يدل على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعنى أن التصحيح يستغرق ٤,١٦ سنة (٤ سنوات وشهرين تقريباً) حتى يصل إلى قيمته التوازنية. يُعد نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) أداة فعالة لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وبناءً على نتائج جدول (٤)، يمكن تقديم التحليل التالي:

١- تفسير معنوية المعاملات واتجاه العلاقة في الأجل القصير:

أ- التغيرات اللحظية والمتأخرة للإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي: (X_1)

(51) Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica*, Vol; 55. Issue 2 . pp 251–276.

تشير النتائج إلى أن $D(X_1)$ و $D(X_1(-1))$ و $D(X_1(-2))$ و $D(X_1(-3))$ جميعها معنوية إحصائياً (عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥)، مما يدل على وجود تأثير لحظي ومتأخر للإنفاق الاستثماري العام على النمو الاحتوائى.

وجاءت معاملات $D(X_1)$ و $D(X_1(-1))$ سالبة، مما يشير إلى أن الزيادة المفاجئة في الإنفاق الاستثماري قد يكون لها أثر انكماشى مؤقت على النمو الاحتوائى، ربما بسبب ضعف كفاءة التوزيع أو التأخر في العوائد التنموية للاستثمارات.

في المقابل، تأخذ $D(X_1(-2))$ و $D(X_1(-3))$ اشارات موجبة ومعنوية، ما يدعم فكرة وجود أثر إيجابي متأخر للإنفاق الاستثماري على النمو الاحتوائى، وهو ما يتسق مع النظرية الاقتصادية بأن الاستثمار يُؤتي ثماره على مراحل لاحقة^(٥٢).

ب- التغيرات اللحظية والمتأخرة للدين العام المحلي: (X_2)

معامل $D(X_2)$ غير معنوي ($P=0.8511$)، مما يشير إلى أن التغير اللحظي في الدين العام المحلي لا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاحتوائى في الأجل القصير.

في المقابل، يظهر أن $D(X_2(-1))$ معنوي وسالب، مما يشير إلى أن الارتفاع السابق في الدين العام له أثر سلبي لاحق على النمو الاحتوائى، ما يعكس عبء خدمة الدين وتزامنه مع الإنفاق التنموي^(٥٣).

ج- التغيرات اللحظية والمتأخرة معدل التضخم: (X_3)

كل من $D(X_3)$ و $D(X_3(-1))$ ذات معاملات سالبة ومعنوية، مما يعكس الأثر السلبي للتضخم على النمو الاحتوائى، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل القدرة الشرائية، خصوصاً للفئات منخفضة الدخل، مما يُضعف الشمول الاقتصادي ويقلل من استفادة الجميع من النمو^(٥٤) (Harris & Sollis, 2003, p. 176).

د- التغيرات اللحظية والمتأخرة معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي السابق: (X_4)

معامل $D(X_4)$ موجب ومعنوي، مما يعكس أن تحسن النمو الاقتصادي في الفترة السابقة يعزز النمو الاحتوائى في الفترة الحالية، إذ يساعد على خلق مزيد من فرص العمل وتحسين توزيع الدخل.

٢- معامل تصحيح الخطأ: $CointEq(1)$

- يُعد هذا المعامل الأهم في نموذج ECM إذ بلغت قيمته -٠,٠٨٦ وبدرجة دلالة عالية جداً ($P=0.0000$)، مما يشير إلى أن حوالي ٨,٦٪ من الاختلال في النمو الاحتوائى يتم تصحيحه كل فترة زمنية (غالباً سنوياً)، ويؤكد ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعنى أن التصحيح يستغرق ١١,٦٣ سنة (١١ سنة و ٨ أشهر تقريباً) حتى يصل إلى قيمته التوازنية.

- الإشارة السالبة مطلوبة ومهمة اقتصادياً وإحصائياً، وتعني أن هناك ميلاً طبيعياً للنمو الاحتوائى للعودة إلى مساره التوازني بعد الصدمات قصيرة الأجل.

٣- دلالة النموذج الكلية:

$R^2 = (77\%)$, k تشير إلى قدرة جيدة للنموذج في تفسير التغيرات في النمو الاحتوائى.

(52) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed). McGraw-Hill., p. 727

(53) Enders, W. (2014). *Applied Econometric Time Series* (4th ed.,). Wiley. p. 293

(54) Harris, R., & Sollis, R. (2003). *Applied Time Series Modelling and Forecasting*. Wiley p. 176

إحصائية دوربين-واتسون (٢,٤٦) تشير إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (٤) نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-95.94850	43.86834	-2.187192	0.0462
D(X1(-1))	-165.7817	46.50886	-3.564519	0.0031
D(X1(-2))	124.6456	41.74861	2.985623	0.0098
D(X1(-3))	139.2726	43.01013	3.238134	0.0060
D(X2)	-0.012518	0.065481	-0.191169	0.8511
D(X2(-1))	-0.347568	0.078464	-4.429653	0.0006
D(X3)	-0.150531	0.069041	-2.180319	0.0468
D(X3(-1))	-0.162466	0.043586	-3.727498	0.0023
D(X4)	15.47353	3.546246	4.363356	0.0006
CointEq(-1)*	-0.086111	0.012343	-6.976422	0.0000
R-squared	0.770843	Mean dependent var	0.327586	
Adjusted R-squared	0.662295	S.D. dependent var	2.041786	
S.E. of regression	1.186531	Akaike info criterion	3.446743	
Sum squared resid	26.74925	Schwarz criterion	3.918224	
		Hannan-Quinn		
Log likelihood	-39.97777	criter.	3.594405	
Durbin-Watson stat	2.461523			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

نخلص من نتائج تحليل النموذج السابق الى:

تدعم نتائج النموذج الفرضية الأساسية للبحث، والتي ترى أن الاستثمار العام له أثر إيجابي متأخر على النمو الاحتوائى في مصر، وأن هناك عوامل اقتصادية مثل التضخم والدين العام تؤثر سلبيًا عليه في الأجل القصير، في حين يعزز النمو الاقتصادي السابق فرص نمو أكثر شمولًا في المستقبل.

٤ - اختبار سببية جرانجر:

تشير نتائج اختبار سببية جرانجر إلى عدم وجود علاقات سببية ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ٥% بين المتغيرات المستقلة والنمو الاحتوائى. ومع ذلك، فإن بعض الاتجاهات المقاربة لمستوى دلالة ١٠% خصوصًا العلاقة من Y إلى X₃، ومن Y إلى X₄،

يجب التمييز بين السببية بمعناها الإحصائي (Granger Causality) وبين الارتباط أو التأثير الاقتصادي الذي يظهر في نماذج مثل ECM، فعدم وجود سببية لا يعني بالضرورة غياب العلاقة، بل

يعني أن التغير في أحد المتغيرات لا يمكن استخدامه للتنبؤ بالتغير في الآخر بشكل قوي ضمن الإطار الزمني المحدد

جدول (٥) نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/23/25 Time: 08:45 Sample: 1991 2023 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X1	31	2.14236 0.15068	0.1376 0.8609
X2 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X2	31	1.04598 1.09612	0.3657 0.3491
X3 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X3	31	0.33911 2.47341	0.7155 0.1039
X4 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X4	31	2.14041 2.77460	0.1379 0.0809

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- أظهرت النتائج القياسية والكمية أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار العام والمؤشر المركب للنمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، مما يدل على أن التوسع في الاستثمار العام يساهم في دعم التشغيل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتقليص الفقر. وبالتالي يكون قد ثبت صحة الفرضية البحثية.
- تبين أن الأثر الإيجابي للاستثمار العام يزداد وضوحاً عندما يُوجه إلى قطاعات ذات تأثير مباشر على العدالة الاجتماعية، مثل التعليم، الصحة، والنقل، بينما يكون تأثيره محدوداً في القطاعات التي تتسم بانخفاض الكثافة التشغيلية أو ضعف العدالة التوزيعية (مثل مشروعات البنية التحتية الكبرى).
- أثبت التحليل وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والمؤشر المركب للنمو الاحتوائى، إذ أن ارتفاع التضخم يحد من القوة الشرائية ويزيد الفقر، مما يضعف جودة النمو.
- على الرغم من الآثار السلبية القصيرة الأجل لبعض برامج الإصلاح (مثل برنامج ٢٠١٦)، إلا أن المؤشر المركب للنمو الاحتوائى سجل تحسناً تدريجياً في السنوات اللاحقة، مما يشير إلى بداية استجابة إيجابية للنمو الاحتوائى بعد تحقيق بعض الاستقرار المالي والنقدي.
- أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي غير مباشر على النمو الاحتوائى من خلال تقليص المساحة المالية المتاحة للإنفاق التنموي والاجتماعي.

ثانيًا: التوصيات:

توصى الدراسة بالآتى:

١. يجب أن يركز الاستثمار العام على القطاعات ذات التأثير المباشر على العدالة الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، النقل العام، والإسكان الاجتماعي، بما يضمن تحقيق نمو احتوائى حقيقى ومستدام.
٢. لا تكفى زيادة حجم الإنفاق لتحقيق النمو الاحتوائى، بل يجب تحسين كفاءته من خلال ربط الإنفاق بأهداف واضحة للعدالة والتمكين الاقتصادي، واعتماد مؤشرات قياس للأثر الاجتماعى لكل مشروع استثمارى.
٣. ينبغي موازنة السياسة المالية والنقدية مع أهداف النمو الاحتوائى، من خلال التحكم فى التضخم، وتوجيه الدعم نحو الفئات الهشة، وربط خطط الاستثمار بخطط الحماية الاجتماعية.
٤. يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات التى تدعم النمو الاحتوائى، مع توفير الحوافز لتوظيف الفئات الأقل دخلاً، وتمويل مشروعات فى المناطق المحرومة.
٥. إنشاء وحدة مستقلة داخل وزارة التخطيط أو المالية لقياس "الأثر الاجتماعى للاستثمارات العامة"، باستخدام المؤشر المركب للنمو الاحتوائى كأداة رئيسية للتقييم.
٦. تبني المؤشر المركب للنمو الاحتوائى كأداة رسمية ضمن إطار التخطيط الاقتصادى فى مصر، لما له من قدرة على قياس جودة النمو وليس كميته.

المراجع

(1) IMF (2021). **Public Investment Management Reference Guide.**

(²) الحاروني، محمد السيد علي. (٢٠١٩). "مدى تأثير الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في مصر ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠١٨/٢٠١٩: دراسة تحليلية قياسية". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها - كلية التجارة، المجلد ٣٩، العدد ٤، الصفحات ٧٣-٩٢

رابط المقال: <https://search.mandumah.com/Record/1184291/Details>

(³) Ranieri, R., & Ramos, R. A. (2013). Inclusive Growth: Building up a Concept (Working Paper No. 104). International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), UNDP.

[Available online]: <https://ipcig.org/pub/IPCWorkingPaper104.pdf>

(⁴) - ريهام جلال، وشهاب، سامح (٢٠٢٤). "تحليل أداء النمو الاحتوائى في مصر". مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٢٩ العدد ٣،

ص ص ٤٢٨-٤٤٥. رابط المقال: https://jalexu.journals.ekb.eg/article_376423_44126.html

(⁵) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(⁶) Keynes, J. M. (1936). **The General Theory of Employment, Interest, and Money.** London: Macmillan.

(⁷) IMF. (2014). **Fiscal Policy and Income Inequality.** International Monetary Fund Policy Paper.

(⁸) Ali, I., & Son, H. H. (2007). Measuring Inclusive Growth. **Asian Development Bank (ADB) Working Paper Series, No. 98.** <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28200/wp098.pdf>

(⁹) Ranieri, R., & Ramos, R. (2013). مرجع سبق ذكره

(10) El-Ebrashi, R. (2021). Public Investment and Inclusive Growth in Egypt. **Economic Research Forum (ERF),**

Working Paper No. 1467

(^{١١}) مصطفى رضوان & احمد هاشم (٢٠٢٣): أثر الانفاق الحكومى فى تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-١٩٩١)، المجلة

العلمية للبحوث التجارية (كلية التجارة-جامعة المنوفية)، المجلد ٤٨، العدد الأول، ص ص ٨١٧-٨٢٦.

(12) El-Ebrashi, R. (2021). "Public Investment and Inclusive Growth in Egypt". **Economic Research Forum (ERF),**

Working Paper No. 1476. <https://erf.org.eg/publications/public-investment-and-inclusive-growth-in-egypt/>

(13) World Bank. (2021). Egypt Inclusive Growth for Sustainable Recovery Development Policy Financing.

Washington, DC: World Bank.

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/173321636486543680/egypt-inclusive-growth-for-sustainable-recovery-development-policy-financing>

(¹⁴) محمد، لبيب (٢٠٢١). "الاستثمار العام ودوره في التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨): دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، المجلد ٤١، العدد ٤، ص ٤٨-١..

(¹⁵) Ali, I., & Son, H. H. (2007). مرجع سبق ذكره.

(¹⁶) UNDP. (2016). **Human Development Report 2016: Human Development for Everyone**. New York.

<https://hdr.undp.org/en/2016-report>

(¹⁷) IMF (2014). **Fiscal Policy and Income Inequality**. International Monetary Fund, Policy Paper, January 2014

<https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Fiscal-Policy-and-Income-Inequality-PP4720>

(¹⁸) Ranieri, R., & Ramos, R. A. (2013). Inclusive Growth: Building up a Concept. **International Policy Centre for**

Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper No. 104

<https://ipcig.org/pub/IPCWorkingPaper104.pdf>

(¹⁹) UNDP (2021). Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives — Shaping our

Future in a Transforming World. United Nations Development Programme

: <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021>

- World Bank (2020). Inclusive Growth and Development Report 2020. World Bank Group.

: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/927511597380427926/inclusive-growth-and-development-report-2020>

(²⁰) OECD (2008). **Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide**. Paris: OECD Publishing.

- UNDP (2020). **Human Development Report: Technical Notes**. New York: United Nations Development Programme.
- Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and Multidimensional Poverty Measurement. **Journal of Public Economics**, Vol 95, Issue 7. pp 476–487.
- Booyesen, F. (2002). An Overview and Evaluation of Composite Indices of Development. **Social Indicators Research**, Vol 59, Issue 2, pp 115–151.
- (²¹) International Monetary Fund (IMF). (1998). Egypt: Recent Economic Developments (IMF Staff Country Report No. 98/61). Washington, D.C.: International Monetary Fund. Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557757203/9781557757203.xml>
- (²²) عبد الخالق جلال (٢٠٠٧). الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية (ط. ١). القاهرة: دار العين للنشر. ص ص. ١٦٥-١٧٠
- (²³) World Bank. (2004). **Egypt – Country Assistance Strategy**. Washington, DC: The World Bank. Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/c18209ca-1fd7-5986-aaff-061c8e7876de>.
- (²⁴) UN-Habitat. (2004). **The State of the World's Cities 2004/2005: Globalization and Urban Culture**. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme. Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/10/1163_alt1.pdf
- (²⁵) ESCWA. (2005). **Information and Communication Technologies for Employment Creation and Poverty Alleviation in Selected ESCWA Member Countries** (E/ESCWA/ICTD/2005/2). New York: United Nations. Retrieved from: https://link.springer.com/chapter/10.1057/9780230287709_8
- (²⁶) Ghoneim, A. F. (2002). Egypt's Transport Sector: The Need for Reform. **ERF Working Paper Series No. 0207**. Cairo: Economic Research Forum. Retrieved from: <https://erf.org.eg/publications/egypts-transport-sector-the-need-for-reform/>

- (27) عبد الخالق جلال (٢٠٠٧). مرجع سبق ذكره
- (28) World Bank. (2008). **Egypt: Public Expenditure Review**. Washington D.C.: The World Bank.
- (29) عبد الفتاح، سلوى. (٢٠٠٥). **الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مصر** (ط. ١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ رقم ٣٢٠). رقم الإيداع: ISBN 9953-82-015-6.
- (30) World Bank. (2004). **Arab Republic of Egypt: A poverty reduction strategy**. Washington, DC: World Bank.
- (31) Kheir-El-Din, H., & El-Laithy, H. (2006). Growth, inequality and poverty in Egypt: **Social and economic perspectives**. Economic Research Forum Working Paper No. 0429.
- (32) UNDP. (2005). Making Growth Work for the Poor: A Poverty Assessment for Egypt.
- (33) World Bank. (2004). **Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy**.
- (34) عبد الخالق، جلال. (٢٠٠٨). **سياسات العدالة الاجتماعية في مصر**. دار المستقبل العربي..
- (35) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠٠٤). **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)**.
- (36) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢١). **خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ - التقرير السنوي**. القاهرة: وزارة التخطيط.
- (37) OECD. (2023). **Inclusive Growth and Public Investment in MENA Countries**. Paris: OECD Publishing.
<https://www.oecd.org/mena>
- (38) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed.). McGraw-Hill.
- (39) Enders, W. (2014). **Applied Econometric Time Series** (4th ed.). New York: Wiley. pp 211-220.
- (40) Harris, R., & Sollis, R. (2003). **Applied Time Series Modelling and Forecasting**. Wiley. pp. 23-33
- (41) Enders, W.: ٢٠١٢-٢١١ ص ص مرجع سبق ذكره
- (42) Kwiatkowski, D., Phillips, P. C. B., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992). Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root. **Journal of Econometrics**, Vol 54 Issue (1-3), pp 159-178.
- (43) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed.). New York: McGraw-Hill.. pp. 709-715.

(⁴⁴) Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships.

Journal of Applied Econometrics, Vol 16. Issue 3. pp 289–326.

(⁴⁵) محمد عبد السميع عنانى، مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقات، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ١٩٩٣)، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(46) عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق، (الدار الجامعية: الاسكندرية، ٢٠٠٥)، ص ٤٤٨.

(⁴⁷) Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. **Journal of Political**

Economy, Vol 98. Issue 5 , pp S103–S125..

(⁴⁸) Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a Time of Debt. **American Economic Review: Papers &**

Proceedings, Vol 100. Issue. 2, pp 573–578.

(⁴⁹) Fischer, S. (1993). The Role of Macroeconomic Factors in Growth. **Journal of Monetary Economics, Vol 32.**

Issue 3. pp 485–512

(⁵⁰) Blanchard, O., & Johnson, D. R. (٢٠١٧). **Macroeconomics** (7th ed.). Pearson

(⁵¹) Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. **Econometrica, Vo; 55. Issue 2.** pp 251–276.

(⁵²) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed). McGraw-Hill., p. 727

(⁵³) Enders, W. (2014). **Applied Econometric Time Series** (4th ed.,). Wiley. p. 293

(⁵⁴) Harris, R., & Sollis, R. (2003). **Applied Time Series Modelling and Forecasting.** Wiley p. 176